وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

صيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية المحلية

دراسة حالة: القطاع الفلاحي لولاية تبسة-

من إعداد:

- بوقطوف إسماعيل
- ناصر يحي

إشراف الأستاذ (ة):

- أ.د لطيفة بهلول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رايس فضيل	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــا
بهلول لطيفة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
براهمي خالد	أستاذ محاضر-أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021- 2022

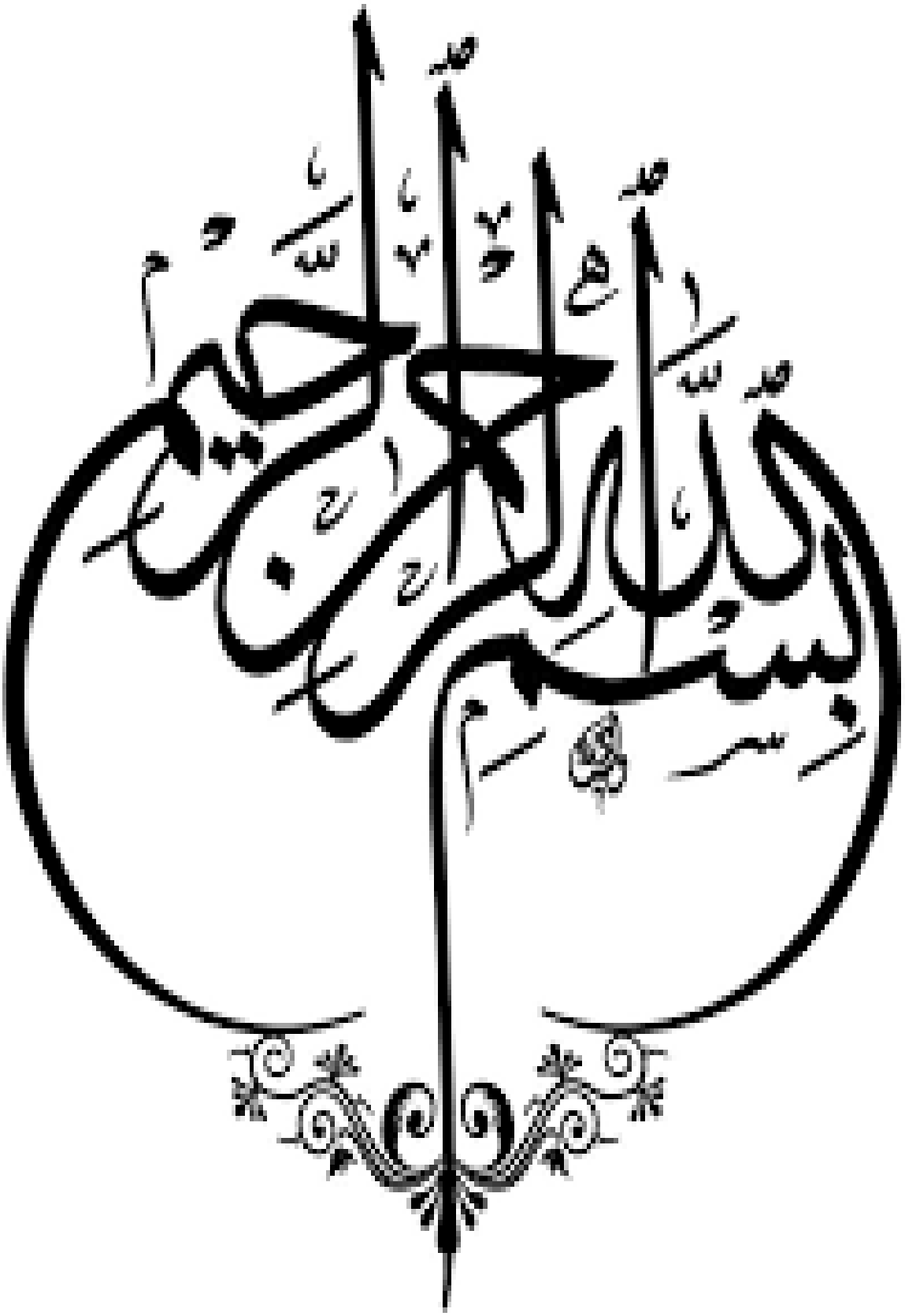
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	05
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	07
المطلب الأول: مدخل نظري للتمويل الفلاحي	07
المطلب الثاني: مراحل تطور التمويل الفلاحي في الجزائر	15
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية للدراسة	27
المطلب الأول: الدراسات السابقة للدراسة	27
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	41
تمهيد	42
المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	42
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	42
المطلب الثاني: التعريف بوكالة تبسة –488–	45
المبحث الثاني: صيغ التمويل المستخدمة في وكالة تبسة –488–	49
المطلب الأول: قرض الرفيق	49
المطلب الثاني: قرض التحدي	53
المطلب الثالث: أثر صيغ التمويل على تنمية القطاع الفلاحي المحلي	59
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة العامة	63
قائمة المراجع	66
الملاحق	70

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**	**43**
02	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488**	**44**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حجم القروض خلال الفترة(1964-1985)	**19**
02	وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر (1990-1999)	**21**
03	تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1987-1999)	**22**
04	حجم الأموال الموجهة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2000-2014)	**24**
05	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية السابقة	**34**
06	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة	**36**
07	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية السابقة	**38**
08	طبيعة المشروع الاستثماري(01)	**52**
09	الهيكل التمويلي للمشروع (01)	**53**
10	طبيعة المشروع الاستثماري(02)	**56**
11	الهيكل التمويلي للمشروع(02)	**57**
12	الهيكل الزمني لتسديد القرض	**58**
13	تطور حجم القروض (قرض الرفيق والتحدي) الممنوحة خلال (2019-2021)	**59**
14	كمية إنتاج البطاطا والأراضي المستغلة لذلك خلال (2019-2021)	**60**
15	كمية إنتاج الحبوب والأراضي المستغلة خلال (2019-2021)	**60**
16	كمية إنتاج زراعة الأشجار المثمرة والأراضي المستغلة خلال (2019-2021)	**61**

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدنا:

الى منبع الحنان ورمز العطاء، الى نور طريقي ومنبع طموحي أمي حفظها الله

الى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي، الى ضياء حياتي أبي الغالي

حفظه الله

إلى إخوتي فتحي، إسحاق و شاكر

الى رفيقي في هذا المشوار :يحي.

الى أستاذتنا الغالية: لطيفة بهلول.

الى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء.

الى كل زملائي في الدفعة

اهدي لكم تخرجي.

إسماعيل

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصبه أجمعين، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدنا :

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

الى رفيقي في هذا المشوار :إسماعيل.

الى أستاذتنا الغالية: لطيفة بهلول.

الى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء.

الى كل زملائي في الدفعة

اهدي لكم تخرجي.

يحيى

شكر وعرفان

قال تعالى ﴿ ..... لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ..... ﴾

سورة إبراهيم الآية(07).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾

فالحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات أن وفقنا لإتمام عملنا هذا.

وإن واجب العرفان بالجميل يدعونا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير و الامتنان لأستاذتنا الجليلة

فضيلة الأستاذة : أ.د لطيفة بهلول

لمتابعتها و إشرافها على عملنا المتواضع، وتوجيهاتها القيمة، وسعة صدرها، وجميل صبرها.

كما يسرنا أن نتقدم بأصدق عبارات الشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تبسة

على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة مشوارنا الجامعي.

دون أن ننسى جميع أساتذتنا في كل مراحل الدراسة.

وختاما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على صيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على تنمية القطاع، من خلال دراسة حالة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تبسة –488–، و قد تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تبسة له صيغتين للتمويل، الاولى قرض الرفيق قصير الاجل والذي هو قرض استغلالي، والثاني قرض التحدي طويل الاجل والذي هو عبارة عن قرض استثماري. حيث كان التوجه الاكبر للفلاحين لقرض الرفيق باعتبار المساهمة الشخصية فيه غير موجودة على عكس قرض التحدي الذي يلزم المستثمر بمنح نسبة مساهمة شخصية معينة.

وقد تم استحداث هذه الصيغ التمويلية وتخصيصها للقطاع الفلاحي بغية تطويره والنهوض به والاستفادة من الامكانيات الكبيرة فيه وجعله أكثر كفاءة وانتاجية، إذ أن كل هذا الاهتمام الذي توليه الدولة بالقطاع راجع للأهمية الكبيرة التي يحتلها باعتباره من القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة،

الكلمات المفتاحية:

القطاع الفلاحي، التمويل، القروض البنكية، التنمية الشاملة،

Résumé

Cette recherche vise à identifier les formules de financement dans le secteur agricole et leur impact sur le développement du secteur, à travers une étude de cas à la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural de l'Etat de Tébessa -488-, et il a été conclu à travers l'étude que la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural de Tébessa a deux formes de financement, la première est le prêt d'accompagnement à court terme, qui est un prêt d'exploitation, et la seconde est le prêt à long terme le prêt défi, qui est un prêt d'investissement. Alors que, la tendance principale des agriculteurs était de prêter le compagnon, considérant que l'apport personnel à celui-ci n'existe pas, contrairement au prêt défi, qui oblige l'investisseur à accorder un certain taux d'apport personnel.

Ces formules de financement ont été développées et allouées au secteur agricole afin de le développer et de le faire progresser et de tirer parti de son grand potentiel et de le rendre plus efficace et productif, car toute cette attention accordée par l'État au secteur est due à la grande importance qu'il occupe comme l'un des secteurs sur lesquels l'État parie pour parvenir à la diversification économique et ainsi réaliser le développement global,

Mots clés:

Le secteur agricole, la finance, le crédit bancaire, le développement global,

Summary

This research aims to identify the financing formulas in the agricultural sector and their impact on the development of the sector, through a case study at the Bank of Agriculture and Rural Development of the State of Tébessa -488-, and It was concluded through the study that the Bank of Agriculture and Rural Development of Tébessa has two forms of financing, the first is the short-term support loan, which is an operating loan, and the second is the long term loan the challenge loan, which is an investment loan. While the main tendency of farmers was to lend the companion, considering that the personal contribution to it does not exist, unlike the challenge loan, which obliges the investor to grant a certain rate of personal contribution.

These financing formulas have been developed and allocated to the agricultural sector in order to develop and advance it and take advantage of its great potential and make it more efficient and productive, because all this attention given by the State to the sector is due to the great importance it occupies as one of the sectors on which the State is betting to achieve economic diversification and thus achieve global development,

Key words:

The agricultural sector, finance, bank credit, global development,

المقدمة العامة

تهدف كل دولة من دول العالم إلى تحقيق التنمية الشاملة لاقتصادها مما يعزز مكانتها العالمية، وذلك من خلال تطوير كافة القطاعات لضمان التنويع الاقتصادي، ولتحقيق هذا تسعى الدول إلى توفير التمويل الأمثل للمشاريع التنموية أي توفير التمويل لكافة القطاعات وخاصة منها القطاع الفلاحي، إذ يلعب القطاع الفلاحي دورا حيويا في اقتصاديات العديد من الدول، وإن الاهتمام به يعد أمرا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي ولتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام.

ونظرا للأهمية البالغة للقطاع الفلاحي و أثره الكبير على الاقتصاد الوطني قد خصصت الجزائر منذ بداية الألفية الثانية مبالغ هامة من أجل تنميته و تطويره، فقبل ذلك كان القطاع قد شهد الكثير من التغييرات، التي صاحب كل تغيير منها سياسة معينة، لكن ما يمكن الاشارة إليه هو عدم ثبات السياسات التمويلية لهذا القطاع وهذا راجع إلى أن البرامج التنموية منذ الاستقلال لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية ودور التمويل الفلاحي كأداة ووسيلة فعالة في إنعاش القطاع، وفي هذا الصدد قامت الدولة بوضع سياسات تمويلية ذات تسهيلات عالية تهدف إلى تحقيق نمو مختلف النشاطات الفلاحية، كما أولت الدولة اهتماما أكبر بالتمويل المصرفي الموجه لهذا القطاع، وذلك بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يتكفل بتمويل القطاع الفلاحي من خلال أنواع مختلفة من القروض المصرفية المخصصة لدعم الفلاحين وتشجيعهم على زيادة الإنتاج الفلاحي، إلا أن التمويل المصرفي لهذا القطاع يتميز بدرجة عالية من المخاطر التي يتوجب على البنوك مواجهتها والتقليل منها بمجموعة من الأساليب و الإجراءات التي تتخذ قبل منح القروض وبعدها.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي صيغ التمويل المستخدمة في القطاع الفلاحي لولاية تبسة؟ و كيف ساهمت هذه الصيغ في تنمية الولاية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية التمويل في القطاع الفلاحي في ولاية تبسة؟
- كيف تطور التمويل الفلاحي في الجزائر؟
- ما هي صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- كيف تساهم صيغ التمويل في التنمية المحلية لولاية تبسة؟

فرضيات البحث:

- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة في زيادة انتاجية القطاع.
- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق السياسات التنموية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- يعتمد التمويل الفلاحي في الجزائر على صيغتين هما قرض الرفيق وقرض التحدي بالإضافة إلى الدعم الفلاحي.
- تساهم صيغ التمويل في التنمية المحلية لولاية تبسة بزيادتها لحجم الاستثمارات الفلاحية في الولاية .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعا مهما إذ يسلط الضوء على تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ومراحل تطوره وصيغ التمويل المستحدثة في القطاع والتي تهدف إلى التشجيع على الاستغلال الامثل للإمكانيات الفلاحية في الدولة، والوقوف على مدى تأثيره هذه الصيغ تطور القطاع الفلاحي وعلى التنمية المحلية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على واقع التمويل في القطاع الفلاحي والمراحل التي مر بها خلال تطوره.
- التعرف على صيغ التمويل المستخدمة في القطاع الفلاحي الجزائري.
- الوقوف على مدى تأثير القطاع الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة.
- التعرف على حجم القروض الموجهة للتمويل الفلاحي في الولاية.

منهج البحث:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على منهجين هما:

- المنهج الوصفي: حيث تم إتباع هذا المنهج في الفصل النظري وذلك في تعريف التمويل الفلاحي وأهميته والمراحل التي مر بها.

- المنهج التحليلي: تم إتباع هذا المنهج في الفصل الثاني من الدراسة في تحليل المعطيات التي تحصلنا عليها من البنك محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

خلال إجراء الدراسة تمت مصادفة بعض الصعوبات أبرزها:

- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات من البنك محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات الدقيقة.

تقسيمات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وفق الخطة التالية:

المقدمة العامة

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المطلب الأول: مدخل نظري حول التمويل الفلاحي

المطلب الثاني: مراحل تطور التمويل الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة للدراسة

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة–

المطلب الأول: تقديم المؤسسة

المطلب الثاني: أهداف ومهام المؤسسة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المبحث الثاني: صيغ التمويل في المؤسسة

المطلب الأول: قرض الرفيق

المطلب الثاني: قرض التحدي

المطلب الثالث: أثر صبغ التمويل على تنمية القطاع الفلاحي المحلي

الخاتمة العامة

الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة

تمهيد

إن قطاع الفلاحة يصنف على رأس الأولويات التنموية في الدول النامية بغية تخفيض نسبة الفقر بعد أن تضاءلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يواجه العديد من التحديات أهمها طرق الدعم وآليات التمويل، إذ يعتبر التمويل والدعم الفلاحي الدافع الأساسي للوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية.

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات من أجل محاولة بناء القطاع الفلاحي و جعله الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات، و هذا راجع لأهمية الفلاحة كمصدر للغذاء و المواد الأولية، و كقطاع يستوعب نسبة عالية من اليد العاملة. وخصصت استثمارات كبيرة للنهوض به كما خصصت مبالغ مالية معتبرة وفق تخطيط مدروس من اجل تمويل المشاريع الفلاحية ومعالجة اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع.

انطلاقا من هذا سيتم التطرق في هذا الفصل الى جانب نظري للتعريف بالتمويل الفلاحي ومراحل تطوره في الجزائر.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الانتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه لطلب التمويل من جهات خارجية ، فالقطاع الفلاحي هو الاخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع وازدهاره. حيث يدفع الاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات عامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، و يعتبر حل مشكلة التمويل الفلاحي من اهم مقومات التنمية الفلاحية لهذا فإن للتمويل دور مهم في النهوض بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال تمويل مختلف المشاريع التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف بشرط ان يتم صرف هذا التمويل في الجانب الصحيح و المخصص له من خلال تقييم ومدى نجاعة المشاريع الفلاحية.

المطلب الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل الفلاحي نوع من أهم أنواع التمويل الموجه للقطاع الفلاحي داخل الأوساط الريفية لما يقدمه من خدمات في سبيل الحد من الفقر و تحسين أوضاع صغار الفلاحين ومن أبز أهدافه هو ترقية و تنمية المناطق الريفية من خلال الاستثمار في مختلف النشاطات المتعلقة بالفلاحة.

1- مفهوم التمويل الفلاحي: هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي[1].

وتم تعريفه أيضا: منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[2].

ومنه فإن التمويل الفلاحي يقصد به توفير رؤوس الأموال وتوجيهها نحو تنمية القطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين وتوفير الاموال اللازمة لاستصلاح الأراضي والقيام بكافة العمليات الفلاحية(أسمدة بذور آلات ري...) وتشجيعهم على الاستغلال الامثل لإمكانياتهم الفلاحية مما يحقق تنمية القطاع.

---

1 عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد،ط1،1969،ص 211.

2 بونورة شعيب، بودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة 2011،ص 135.

2- أنواع التمويل الفلاحي:

تتمثل أنواع التمويل الفلاحي في ما يلي:[1]

ا- **التمويل الذاتي:** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.

ب- التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. و للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه: إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها. وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.

ج-الدعم الحكومي:

يقصد بالدعم الحكومي:[2] أن تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ البرامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

3- أهداف التمويل الفلاحي:

تختلف أهداف التمويل الفلاحي من بلد لآخر وفقا لعدة عوامل أهمها المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الزراعة من مرحلة الزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة التجارية، كما تختلف وفقا بطبيعة نظام الملكيات العقارية و تنظيم حقوق الحيازات الزراعية، و دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي و غير

[1] بوطورة فضيلة، زغلامي مريم، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر-دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي،2017، ص 54.

[2] بوطورة فضيلة، زغلامي مريم، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

الإقتصادي.و يعتبر التمويل الزراعي من أهم عوامل النهوض بالإنتاج الزراعي و تحسين وسائله و رفع مستوى المجتمعات الريفية التييخدمها، و يكاد يكون العامل الاول و الأساس في ذلك. و تتوقف كفايته و طريقة تقديمه على طبيعة المذاهب الإقتصادية و السياسية التي تسود المجتمع. فهناك مجتمعات تهتم بالضمان و الفائدة و قوة المقترض المالية، و لا نهتم بالغرض من القرض و استعمالاته. بينما في الدول النامية لا يمكن السماح بذلك لنرابط الأهداف الفردية و الجماعية بأهداف المجتمع و الدولة ككل، و تحتاج عملية الإقراض في الدول النامية إلى رعاية الدولة و ندخلها و ضمانها، لكي يكون الإئتمان و التسليف قليل الكلفة سهل التنازل و تتناسب مع طبيعة النشاط الزراعي و ظروفه ومخاطره.

يمكن استعراض أهداف التمويل الفلاحي من خلال ما يلي[1]:

أ- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة :

حيث يساعد علي زيادة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي وخاصة عندما بتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لإقامة الأبنية و شراء الآلات وانشاء المشاريع الإنتاجية بأنواعها.

ب-زيادة كفاءة الإنتاج:

يساعد الاقتراض على كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور واستعمالها، ومن إحلال الآلة محل الأيدي العاملة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية. كما يمكن للاقتراض أن يحسن التوقيت في استعمال الأموال وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية.

ت-زيادة المقدرة في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة:

تستدعي التطورات التكنولوجية في معظم الأحيان أو ظروف التسويق إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة ، فقد يستلزم الأمر استخدام تقنيات متطورة مثلا لتربية الدواجن بسبب تشكل منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتكاليف الإنتاج واضطرار مربي الدواجن إلي استبدال وسائل الإنتاج التي يعمل بها.

[1] حسين سليمان، محمد أحمد التمويل ، الزارعي والتنمية الريفية دراسة ميدانية في مشروع النهود للائتمان التعاوني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الينلين كلية الدراسات العليا، الخرطوم 2002م،ص-ص 16-17

ث-مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات:

يتصف الإنتاج الزراعي بالموسمية وبتأثره إلي حد كبير بالظروف الجوية وقد يحصل المزارع علي قيمة المحصول ، أما دفعة واحدة أو أكثر من دفعة في حين أن الإنفاق علي العملية الزراعية عمل مستمر ، ولذا فإن الاقتراض يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية في الوقت الذي لا تتوفر لديه مدخرات ينفق منها.

ج-الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية:

ينطوي العمل الزراعي علي كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة، وهنا يلعب الاقتراض دورا رئيسياً في حماية المشروع المز رعي من الفشل أو التصفية. فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان ،أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة فإنه يمكن استعمالها في الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار في عمله.

ح-توسعة العمل المزرعي:

يسمح الاقتراض بتوسيع العمل المزرعي مما يمكن من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم.

خ-تملك الأرض الزراعية:

يساعد الاقتراض على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبيا إذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة اعتماده على مدخراته الشخصية فقط. فلو اعتمد الغرد على مدخراته الشخصية حتى يصل إلى المرحلة إلى تسمح له بتملك ا الأراضي الزراعية فقد يطول هذا الوقت، ولأن العمر يتقدم يفقد المزارع معه حيويته ونشاطه مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

4- مخاطر و ضمانات التمويل الفلاحي:.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات عرضة للمخاطر المختلفة باختلاف أسبابها فمنها الطبيعية مثل التقلبات المناخية و منها البشرية مثل سوء تسيير الموارد ومنها أيضا الاقتصادية مثل تقلبات الأسواق الفلاحية، إذ أن هذه العوامل قد تكون أحيانا مرتبطة بالنشاط الائتماني ففي الكثير من الأحيان تدفع تلك المخاطر الى التأخر في دفع الديون وأحيانا يكون هذا بسبب طبيعة المقرضين او طبيعة النشاط و مدى تأثره بالمخاطر ، إن إدارة هذه المخاطر يعتبر شرطا أساسيا من أجل ضمان

إستدامة الخدمات المالية حيث يجب على مختلف المؤسسات النشطة في الأقاليم الريفية العمل على دراسة و تسيير تلك المخاطر من خلال عملية التأمين أو فرض ضمانات أو التنبؤ بها[1].

4-1- مخاطر الائتمان الفلاحي:

تعتبر الانشطة الفلاحية واحدة من النشاطات ذات المخاطر العالية فهي مرتبطة بالتقلبات المناخية و تقلبات أسعار منتجاتها داخل الاسواق المحلية و العالمية، ومن بين اهم المخاطر التي تواجه القروض الفلاحية ما يلي :[2]

أ. المخاطر المناخية و الطبيعية و طرق التأمين عنها :

لا تزال الى غاية اليوم المخاطر المناخية و الامراض الحيوانية احدى اهم العقبات التي تواجه عملية الحصول على القروض او الخدمات المالية الفلاحية حيث يصعب توقعها، هذا ما جعل نشاط القطاع الفلاحي يمتاز بعدم اليقين نظرة لصعوبة التكهن بطبيعة ومستوى انتاجيته و من اجل مواجهة هذه المخاطر تعمل السياسات الفلاحية الى تشجيع عملية تنويع النشاطات الانتاجية حيث يقوم الفلاح بانتاج عدة انواع من المحاصيل او النشاطات، فإذا تعرضت احدى تلك المنتجات لخطر ما يمكن تعويض نقص ايراداته من انتاج باقي المحاصيل الأخرى وهذا من أجل الحد من المخاطر و ضمان القدرة على مواجهة تكاليف الدورة الانتاجية. كما ان طبيعة النشاط الفلاحي الموسمي يؤدي الى خلق العديد من القيود حول عملية عرض الخدمات المالية، إذ يزداد الطلب على القروض الفلاحية من قبل الفلاحين دفعة واحدة و في نفس الوقت خلال المرحلة التي تسبق عملية الزرع في حين يكون التسديد بعد عملية الحصاد وعليه فإن أثر الموسمية يكمن في مدى قدرة المؤسسات المالية المحدودة في تغطية احتياجات القطاع الفلاحي و تبقى عملية التأمين على كل من المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية إحدى أهم الأساليب ذات فعالية من أجل مواجهة مخاوف البنوك المانحة للائتمان الفلاحي ضد مختلف انواع المخاطر المذكورة سابقا، و يعتبر اهم عنصر يمكن أن يجمع بين هذه المخاطر و طرق التأمين عليها من جهة عدم قدرة صغار الفلاحين على تحمل تكلفة اضافية. للعملية الإنتاجية ومن جهة ثانيه شموليه المخاطر الفلاحية والتي يمكنها ان تصيب اكثر من فلاح في نفس الوقت هذا ما يرفع من التكلفة التعويضية لهذه المؤسسات.

[1] François, D. et Dominique, G. Le financement de l'agriculture, Document de travail, Version N°2, 2000 P16.

[2] زاوي بومدين، التمويل البنكي- الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر،2016، ص-ص 95-96.

ب. المخاطر الاقتصادية وحماية البيئة:[1]

بالاضافة إلى المخاطر المناخية هناك مخاطر اخرى ذات طابع اقتصادي يمكنها تؤثر في الداخل النقدي للفلاح اهمها مشكل العرض وضعف قدرات الاسواق مشكل المنافسة مع الخارج وعدم المساواة في القدرات والامتيازات في هذا السياق فان فاعليه الائتمان تكون مدعومة وعلى درجات متفاوتة بمستوى من التامين على البيئة الاقتصادية ومن اجل الوصول الى هذا المستوى تعمل المؤسسات المالية بالتعاون مع مختلف السياسات الفلاحية على تطوير البنيه التحتية دعم تنظيم اسواق والتخزين على واردات المنتجات الفلاحية وتنشيط البحوث التسويقية هذا ما يدفع هذه العناصر الى تقويه العلاقة بين مشاريع تنميه المحلية والمؤسسات المالية ريفيه على ان يكون الهدف من وراء هذه المشاريع تنميه هو تنميه القطاع الفلاحي والعمل على استدامه نشاطه من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية الغير متجدده مثل الاراضي و المياه الجوفية كما يواجه الفلاحون حاله من عدم توفر الامن لمنتجاتهم نظرا لارتفاع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عمليه تسويق تلك المنتجات اهمها ارتفاع اسعار المواد الأولية مع رداءة نوعيتها عدم القدرة على التحكم في اسعار الاسواق، بنيه اقتصاديه واجتماعيه غير مستقرة، ارتفاع معاناه الفلاح من مشكل ملكيه الاراضي، الارتفاع المفرط في الضرائب على التجارة الخارجية كل هذه العوامل لها اثار سلبيه على حجم الانتاج والقوه العاملة والخدمات المالية داخل الاوساط الفلاحية. وفي نفس الاطار قد يؤدي ضعف البنيه التحتية داخل المناطق مثلا: شبكه طرق متدهورة في بعض المناطق ومنعدمه في مناطق اخرى مما يعيق عمليه التسويق ويرفع من تكاليفها، اضافه الى ضعف خدمات التكوين والتعليم من مدارس ومعاهد لتكوين وتنميه القدرات البشرية مع ضعف البنيه التحتية للاتصالات وعدم القدرة على الوصول الى الاسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية في الوقت المناسب كل هذه العراقيل يمكن ان تكون محفزه لتخوف المؤسسات المالية في الاستثمار داخل المناطق الفلاحية.

من خلال ما تم ذكره سابقا حول اهم انواع المخاطر التي تواجهها عمليه قطاع الفلاحي يمكننا استنتاج ان حجم تلك المخاطر مرتفع كثيرا مقارنه بتمويل باقي القطاعات هذا ما ادى الى عدم رغبه المؤسسات الماليه في الاستثمار داخل الارياف وعليه يمكننا تلخيص مجمل تلك المخاطر كما يلي:

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 96-98

التغيرات الناتجه عن تذبذب الذي في الظروف المناخيه قد يؤدي الى عدم استقرار الانتاج الفلاحي وبالتالي ضعف قدره الفلاح على تسديد اقساط الديون المستحقة مما يدفع البنوك الى التهرب تقديم خدماتها.

إن موسميه القطاع الفلاحي من جهه وطبيعه منتجاته المعارضه للتلف والغير قابله للتخزين في ظروف محدده والتي غالبا ما تكون مكلفه من جهه ثانيه تدفع الفلاح الى عرض منتجاته في وقت موحد هذا ما يفقد فلاح ميزه السيطره على الاسعار داخل الاسواق.

تفضل معظم البنوك تمويل المشاريع المخصصه لتنميه كل من القطاع الصناعي والخدماتي نظرا للطبيعه الاداريه والتنظيميه التي يمتاز بها هذين القطاعين خصوصا في ما يتعلق بجلب رؤوس الاموال واعاده استثمارها من خلال خلق مشاريع جديده بالاضافه الى الاعتماد على التكنولوجيا في الانتاج ونقل المعلومات وسرعه دوران الاموال هذا ما يفتقده الانتاج الفلاحي والذي يتصف في غالب الاحيان بالركود.

4-2- ضمانات الائتمان الفلاحي:

إن الضمانات هي أداة مالية يتم وضعها لحمايه المؤسسات المانحة للائتمان ضد عدم سداد القروض من قبل المقترضين حيث يمكن غالبا مقاومة هذه الاشكاليه عن طريق التباين في المعلومات والتي تظهر عندما يتم ابلاغ احد الاطراف حول المخاطر الممكن التعرض اليها وعن الاجراءات الواجب اتخاذها ففي الكثير من الاحيان يؤدي عدم التباين في المعلومات الى نتائج سلبيه تختلف باختلاف درجاتها تصل أحيانا الى فشل عمليه التمويل[1].

إن أفضل الضمانات التي يمكنها أن تحافظ على عملية سداد مستحقات القروض البنكية هي تلك الضمانات ذات الطابع المعنوي حيث يكون البنك معرفة مباشرة و سابقة للمقترض من حيث وضعه الإقتصادي و مجمل نشاطاته و كذلك سمعته اتجاه التزاماته و رغم كلما تم ذكره إلا أن المؤسسات المالية تفضل الضمانات المادية مثل رهن العقارات و المعدات...الخ، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الحجز على هذه الممتلكات في حالة عجز الفلاح على السداد [2].

كما تختلف ضمانات القروض البنكية باختلاف مبلغ القرض و مدته و الغرض منه، فالضمانات المقدمة في حالة القروض قصيرة الأجل تكون في الغالب معنوية كالضمانات الشخصية و رهن الالات و

[1] محمودي مليك، زروخي صباح، دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة(1990-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد01 2019،ص 116.

[2] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، سياسة التمويل المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2006.، ص-ص 3-4.

التجهيزات أو حتى المحاصيل، فقد تم تخصيص هذا النوع من الضمانات من أجل تشجيع صغار الفلاحين على الرفع من قدراتهم الإستثمارية داخل القطاع الفلاحي و كذلك نظرا أصغر مبلغ القرض، أما في حالة لجوء الفلاح اطلب قرض طويل الاجل فإن البنوك الطالب بضمانات أكبر و هذا بحثا عن جزء أكبر من الأمان في استرجاع أموالهم في حالة عجز الفلاح عن الوفاء باقساط الديون كما أن عملية منح هذا النوع من القروض من قبل المؤسسات المالية المتخصصة يتطلب دراسة و تحليل القدرة الحقيقية الفلاحي في الاستثمار من جهة و في مدى ملائمة القرص وفق احتياجاته من جهة ثانية كما يمكن المؤسسات المالية ترسيخ عملية الضمان من خلال التعامل مع مؤسسات التأمين و التي تقدم خدماتها في شكل ضمانات تكميلية[1].

يتم استخدام عنصر المخاطر و الضمانات في كثير من الأحيان من أجل التعبير عن أساليب توزيع الإئتمان الفلاحي حيث تعتبر هذه المسالة مهمة لدى الخدمات المالية التي تواجه اتجاهين رئيسيين هما[2]:

– **الإتجاه البنكي:** يرى أن الائتمان هو عملية مالية يتحمل المقترض من خلالها تكاليف القرض بالإضافة إلى أقساط الدين مستحقة التسديد، و في حالة عدم القدرة على دفع قيمة هذه الاقساط تلجأ إدارة البنك الى تحصيل مبلغ القرض من قيمة الضمانات المادية ، كما يشترط أن يغطي سعر الباردة على الأقل التكاليف الادارية و المخاطر المتوقع حدوثها.

– **الإتجاه نحو تحقيق التنمية:** يعمل الائتمان الفلاحي على تحقيق أهداف تنموية بالاعتماد على مواده المالية حتى و إن كانت محدودة حيث يجب على هذا النوع من المهام التأقلم مع متطلبات الحركة التمويلية التي يمتاز بها القطاع الفلاحي وهذا من خلال سرعة دراسة حجم و كيفية توزيع تلك القروض على الفلاحين نظرا القصور الدورة الانتاجية الفلاحية والتي في الغالب تكون موسمية، كما أنه من الأفضل أن يتم توزيعها على أكبر عدد من الفلاحين و هذا بهدف تنويع الإنتاج و خلق مناصب شغل و في ظل هذه الظروف فإن معدل السداد ليست قضية ذات أولوية كما أن معدلات الفائدة تكون عند أدنى مستوى.

– تعتبر من بين أهم اسباب فشل السياسات المالية هو عدم تصحيح مستر الاتجاهات المذكورة سابقا حيث يؤدي كليهما في العديد من الحالات إلى طريق مسدود و الذي يمكن توضيحه كما يلي:

[1] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 3-4.

[2] محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 116.

إن البنوك التجارية و حسب مبادئها مترددة في تقديم القروض الفلاحية إلا في حالات معينة مثل الزراعات الحديثة التي تعتمد على استثمارات ضخمة ذات ضمانات مؤكدة (سندات مبكية الأراضي ،مباني... الخ) أو صغار المنتجين المرتبطين بقطاع منظم مع السيارة على العملية التسويقية، أما باقي العملاء و الذين هم بحاجة إلى قروض صغيرة حسب إمكانياتهم فهم في الغالب يواجهون تكاليف ادارية عالية بالإضافة إلى ضمانات تعجيزية كل هذا حتى يتمكن البنك من ضمان استرجاع أموالها في حالة عجز الفلاح عن السداد.

أما الإتجاه التنمية فهو غالبا ما يقدم حلول مؤقتة تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الخارجي و الذي لديه آثار سلبية يمكن أن تستمر لعدة سنوات أهمها عنصر التراخي في الإنتاج و السداد من قبل الفلاح عندما يشعر أن لدى الدولة سياسة داعمة تهتم بتحمل كل التكاليف التي يعجز الفلاح عن تسديدها غير أنها بهذا التصرف تعمل على تغطية التكاليف و ليس تقوية الانتاجية.

المطلب الثاني: مراحل تطور التمويل الفلاحي في الجزائر

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال خطوات التخطيط المركزي حيث تم تطبيق هذا المنهج وفق اقتصاد يعطي الأولوية إلى الخدمات البنكية في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية، كمت عملت تلك البنوك على لعب دور مهم من أجل المساهمة في المخططات التنموية داخل هذا القطاع منذ الاستقلال هذا مرورا بعدة مراحل أهمها:[1]

1- المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي، والثورة الزراعية(1962-1986)

كان القطاع الفلاحي قيل الاستقلال يعتمد على نوعين من أنواع التمويل البنكي الأول موجه إلى توفير الموارد المالية حسب الاحتياجات القصيرة و المتوسطة الأجل باستخدام خدمات الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني. (CACAM) مهمته تمويل جميع المشاريع الفلاحية ابتداء من سنة 1935، أما النوع الثاني فهو موجه إلى تم يل احتياجات الفلاحين للجزائريين و المسمى الشركات الأهلية للاحتياط (SIP) و ومن بعد ذلك (SAP) التي تم تأسسيها سنة 1952 حيث تم الاعتماد على هذا الأخير حتى بعد الاستقلال و بالتحديد سنة 1966، من أجل ضمان عملية تمويل القطاع الفلاحي[2].

[1] Abdelhamid, Abdelaziz, QUELLE AGRICULTURE POUR L ALGERIE, office des publication universitaires, 2009, p 141.
[2] ibid, p 141.

رغم اختلاف السياسات بعد الاستقلال إلا أن الدولة احتفظت بنفس طرق التمويل حيث استمر الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي بتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع تخصيص الشركات الفلاحية للاحتياط نحو تمويل القطاع الخاص و باقي النشاطات الريفية الغير الفلاحية.

لقد تم توجيه عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى عدة مؤسسات حكومية مختلفة باختلاف هياكلها و أدوارها، إذ لم يستمر نشاط الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي طويلا بعد الاستقلال و بالتحديد سنة 1963 تم تحويل مهامه إلى الخزينة العمومية، التي تكفلت بهمة ضمان تمويل القطاع الفلاحي خلال الدورة الإنتاجية (1963-1964) هذا بالشراكة مع الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي تأسس سنة 1963 ، استطاعت الدولة و بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المذكورة من ضمان الموارد المالية الكافية لتمويل المزارع المسيرة ذاتيا و الاهتمام بعملية استصلاح الأراضي[1]. وخلال هذه المرحلة عملت الخزينة العمومية على ضمان انتقال ملكية الممتلكات المادية و المالية للمستعمرين الذين تخلو عنها مباشرة بعد الاستقلال إلى الدولة حيث استطاعت من توجيه حوالي 420 مليون دج خلال هذه الفترة في شكل اعتمادات مالية هدفها الحفاظ على انتاج القطاع بعد الهجرة الجماعية للمستعمرين[2].

غير أنه و نظرا اعدم الاستقرار السياسي من جهة و ضعف القدرة المالية و الائتمانية التي عاشتها البلاد بعد الاستقلال من جهة ثانية حيث انعكست هذه الظروف سلبيا على عملية تمويل القطاع، ثم توجيه تلك المهام إلى البنك المركزي سنة 1964، ويعود سبب هذا التحويل إلى عجز الدولة (الخزينة العمومية) على توفير الاحتياجات المالية الضرورية للقطاع الفلاحي. استغل البنك المركزي امكانياته المالية من خلال تخصيص اعتمادات لصالح الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، غير أنه و رغم كل ما تم إعداده و تقديمه في سبيل نجاح هذه العملية إلا أن الأسلوب المنتهج من طرف الديوان في كيفية توزيع تلك الاعتمادات بشكل قروض على الفلاحين لم يحقق النتائج المرجوة منه، حيث تميز أحيانا بالبطء و تأخير حصول الفلاح على القروض كما أنه لم يكن مستقل في اتخاذ قرارات التمويل بل كان مشروع القرض يعرض على العديد من اللجان و الهيئات بالإضافة إلى تعدد الشروط التي وضعها الديوان في سبيل منح القروض والتي تعتبر تعجيزية أمام صغار الفلاحين ، واصل البنك المركزي مهامه التمويلية خلال ثلاثة دورات انتاجية، قدم من خلالها خدماته حسب الطلب عليها،

[1] بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 87.

[2] Abdelhamid, Abdelaziz, op.cit, p-p 142-143.

قدر حجم القروض حوالي 2366.3 مليون دج موازنة كما يلي سنة (1965/1964 = 516 مليون دج) ، سنة (1966/1965= 901 مليون دج) ، سنة (1967/1966=949.3 مليون دج)[1].

نظرا لكل تلك الظروف تم تحويل عملية تمويل القطاع الفلاحي مجددا الى البنوك التجارية حيث باشر البنك الوطني الجزائري هذه المهام ابتداء من سنة 1967 بموجب الأمر رقم 66-78، استغل هذا البنك مهامه الجديدة بإجراء عدة تعديلات على السياسة الائتمانية الفلاحية في مقدمتها الاعتماد على اللامركزية في اتخذ قرارات منح القروض بهدف الإسراع في دراسة طلب القروض، بالإضافة إلى حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي و الاعتماد على مساعدة الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني، استمر هذا التعاون إلى غاية 1968 اذ تم إصدار مرسوم 68-534 و المتضمن تصفية كل من الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني و كل من فروعه الجهوية و المحلية و كذا الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و صندوق التسليفات الفلاحية، إذ قامت الدولة بتوجيه مهام كل هذه الصناديق إلى البنك الوطني الجزائري الذي أصبح بموجب هذا الأمر الممول الوحيد للقطاع الفلاحي.

كما قام البنك بتخفيض تكاليف منح القروض و تسهيل الوصول اليها، حيث خفض من معدلات الفائدة بنسب مختلفة حسب اختلاف نوع القرض، 4% للقرض قصيرة الأجل و 3,5%متوسطة الأجل و 2,5% طويلة الأجل الأقل من 10 سنوات و 3% أكثر من عشر سنوات، رغم هذا لم يستطع القطاع الخاص خصوصا صغار الفلاحين من الحصول على القروض اللازمة في الوقت المناسب حيث قدرت حصتهم هلال هذه المرحلة حوالي 5% من مجموع القروض الممنوحة للقطاع العام و يرجع السبب في هذا التوزيع إلى عجز الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية إذ تراجع معدل التسديد من 60% خلال الموسم 79/78 إلى أقل من 37% في الموسم 82/81 ، و من أجل تدارك هذه الوضعية قامت الدولة بإجراء إصلاح 1975 والتي حاولت من خلاله تعديل بعض النقائص التي كانت تميز سياسة التمويل الفلاحي من خلال ضمان الاستقلالية و التسيير ووضع المسؤولية الكاملة على الفلاح مع فتح قنوات الحوار بينه و بين البنك.[2].

وفي هذا الإطار قام البنك و لأول مرة بتخصيص الحسابات البنكية وفق نوعية النشاط (زراعي، تربية حيوانات، صيد بحري،....) حيث استطاع خلال الفترة 1967-1969 من من تقديم قروض بحجم

[1] ibid, p143.

[2] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص197.

3010 مليون دج، و بهذا ارتفع حجم الديون التي يتحملها الفلاحون منذ الاستقلال إلى غاية 1970حوالي 1689 مليون دج منها 420 للخزينة العمومية و 469 للبنك المركزي و 800 للبنك الوطني الجزائري[1]. لم يستطع البنك الوطني الجزائري رغم كل التسهيلات التي قدمها على المساهمة في إنعاش القطاعي الفلاحي المصاحبة بإعادة هيكلة المؤسسات المالية المانحة للقروض الفلاحية مما ساهم في ظهور بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 1983. عمل هذا البنك منذ نشأته على تسهيل إيصال خدماته المالية عن طريق التقرب و التوغل داخل المناطق الريفية المعزولة، حيث قام بفتح العديد من الفروع داخل مختلف البلديات ذات الطابع الفلاحي هذا ما نتج عنه ارتفاع حجم الخدمات البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي بمختلف أنواعها، حيث قدرت في بداية الفترة ب 2827 مليون دج قروض قصيرة الأجل و 1775 مليون دج كقروض متوسطة الأجل، مع إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص في مجال القروض قصيرة الأجل التي لا تتطلب ضمانات كبيرة، و يمكن أن يتحصل عليها أغلب الفلاحين، أما من جهة القروض طويلة الأجل قام بتحمل تكلفة تمويل ما نسبته 60% من حجم الاستثمارات و باقي المبلغ يتم دفعه كمساهمات شخصية من قبل الفلاح. و قد واصل البنك نشاطاته وفق مخططات تنموية هدفها التخفيف من حجم المشاكل المالية التي شهدها القطاع الفلاحي خلال فترة تولي البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع و من أجل تحقيق هذا خصص البنك 37 مليار دج من موارده الخاصة لتمويل نفقات الاستغلال مع تطبيق معدلات فائدة منخفضة بهدف جلب الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي[2].

غير ان عملية التمويل خلال هذه الفترة واجهت عدة مشاكل أهمها:

- عدم قدرة صغار الفلاحين على الوفاء بديونهم وضعف إمكانية تقديم ضمانات كفاية مقابل الحصول على احتياجاتهم المالية.
- انخفاض حجم القروض طويلة الأجل بسبب عجز الفلاح على توفير 40% من قيمة القرض في شكل مساهمات شخصية.

التدخل المستمر للدولة باعتبارها المالك و المسير للقطاع الفلاحي من جهة و باستخدام سياسة مبنية على الاتجاه الاشتراكي في تحديد حجم و مسار الخدمات المالية المقدمة.

[1] Abdelhamid, Abdelaziz, op.cit, p-p 143-144.

[2] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

جدول رقم (1) يوضح حجم القروض خلال الفترة(1964-1985)

السنة	حجم القروض(مليون دينار)
1965-1964	516
1966-1965	901
1967-1966	949.3
1969-1967	3010
خلال 1970	1689
1985-1983	4602

المصدر: بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

2-المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات الهيكلية (1986-1999)

نظرا لتدني أسعار المحروقات وما نتج عنها من ضعف القدرة التمويلية لمختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي لجأت الجزائر الى اتخاذ سلسلة من الاصلاحات هدفها التأقلم مع الأوضاع الراهنة و مواكبة تلك التغيرات الرامية إلى ضرورة التوجه نحو استقلالية المؤسسات العمومية و إصلاح المنظومة البنكية بكل فروعها و هيئاتها إذ يمكننا ترتيب هذه الاصلاحات كما يلي:

أ- إصلاحات 1986-1989:

جاءت هذه الإصلاحات كما يلي: [1] طبقا للقانون رقم 86-12 الذي عملت من خلاله الدولة على إعطاء حيز من الحرية للمؤسسات البنكية في تسيير و تحديد مخصصاتها الائتمانية بالاعتماد على اللامركزية في اتخاذ معظم قراراتها، هذا ما ورد في المادة 11 من نفس القانون حيث يعطي للبنك

[1] قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص-ص 134-136.

الاستقلالية في منح القروض و متابعتها مع اتخاذ كافة التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم السداد، كما يتم بموجب نفس القانون إلغاء التخصص البنكي، انطلاقا من هنا تم توزيع مهام تمويل القطاع الفلاحي على كافة البنوك التجارية بما في ذلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية[1].

بعد سنتين من هذا القانون توجه المشرع الجزائري نحو الرفع من استقلالية البنوك و التقليل من الحواجز البيروقراطية التي كانت تقف عائق بين الفلاح و البنك و عليه أصبح الفلاح يتعامل مباشرة مع المؤسسات المالية دون وسيط هذا ما سهل من الإجراءات الإدارية و خفض من مدة حصول الفلاح على القروض، لكن رغم كل تلك التدابير استمرت الدولة بالتدخل في نشاط المؤسسات البنكية بحجة حماية مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية التي تم إنشاؤها بعد إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب قانون 87-19، حيث عملت الدولة على إرغام تلك المؤسسات بمنح قروض لمستثمراتها الفلاحية التابعة للقطاع العام دون تقديم ضمانات كافية مقابل تلك القروض، لكن في المقابل تم البدء في تجهيز مؤسسات التأمين من أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي و مساعدة البنوك في تحمل جزء من المخاطر التي تواجهها بعد أن قررت الدولة التنازل عن الدور التمثيلي لهذا القطاع.

ب-إصلاحات 1990-1999:

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات غير أن أهم إصلاح هو ذلك الذي تم بموجب قانون 90-10 و المسمى بقانون النقد و القرض: [2]

رغم العديد من إيجابيات هذا الإصلاح إلا أنه كان لديه بعض الانعكاسات السلبية التي أثرت على حجم القروض و الخدمات المالية الموجهة من قبل البنوك نحو بعض القطاعات الحساسة، بما في ذلك القطاع الفلاحي حيث نتج عنه هذا القانون ارتفاع درجة الرقابة على النشاط البنكي، و احترام حجم المخاطر التي يتحملها البنك عند منحه القروض مع قلة الموارد و صعوبة إعادة التمويل، ارتفاع معدلات الفائدة ابتداء من شهر ماي 1990 الناتج عن تحرير أسعار الفائدة حيث انحصرت بين 13% و 23%.

كل هذه القرارات و غيرها أدت إلى ضعف العلاقة التي تجمع بين الفلاح و البنك حيث توجهت البنوك إلى فرض إجراءات جديدة في منح القروض الفلاحية تتضمنها ضرورة إجراء دراسات اقتصادية حول طبيعة و أهمية و مستوى نجاح المشروع مع تقديم الضمانات الكافية و المناسبة التي من خلالها يمكن للبنك تخطي مشكل المخاطر المختلفة، و كنتيجة لهذه الأوضاع انخفض حجم القروض الممنوحة لهذا

[1] الجريدة الرسمية، العدد 34 ، الصارة يوم 20 اوت 1986 .

[2] قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص-ص 136-138.

القطاع من 12,3 مليار دج سنة 1987 إلى 1,6 مليار دج سنة 1992 ، و في المقابل ارتفع مستوى عجز الفلاح على تسديد ديونه من 8 مليار دج سنة 1993 إلى 27 مليار دج سنة 1997 هذا ما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إعادة جدولة تلك القروض على أن يتم تسديدها وفق دفعات بمعدلات فائدة تفضيلية و لمدة تختلف باختلاف طبيعة القرض، و قد تمت إعادة الجدولة على مرحلتين الأولى سنة 1994 و الثانية سنة 1997، هذا بهدف جلب الفلاحين الذين ليس لديهم الرغبة في التسديد و مساعدتهم على تقديم العديد من التنازلات و التحفيزات ندمن أجل الوفاء بتعهداتهم مقابل حصولهم على قروض جديدة تمكنهم من تحسين قدراتهم على السداد.

و يرجع السبب في هذه الوضعية إلى عدم كفاية المدخرات البنكية و انخفاض قيمتها نظرا للتغيرات التي شهدها معدل التضخم في تلك الفترة، حيث أدى هذا إلى إرتفاع معدلات الفائدة على القروض الفلاحية خلال الفترة 1980-1992 لتصل إلى 23,5% سنة 1990 و تنخفض بعد ذلك إلى 8% على المدى القصير و 6% على المدى المتوسط، 5% على المدى الطويل و هذا ابتداء من سنة 1992 ، لقد تم تطبيق هذه السياسة على كافة المشاريع ذات الطابع الفلاحي دون تفريق هذا ما يمكن توضيحه في الجدول :

الجدول رقم (2) وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر (1990-1999)

	1990	1995	1999
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(مليار دج)	18,15	20,7	25,4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	11,35	10,49	12,2
الأراضي الصالحة الزراعية (ألف هكتار)	7081	7519	7673
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)	0,27	0,25	0,24
الصادرات (مليون دولار)	146	118	105
الواردات (مليون دولار)	3952	3602	2687

المصدر: زاوي بومدين، التمويل البنكي- الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر،2016، ص166.

إن هذه السياسة الصارمة التي انتهجها البنك خصوصا نحو صغار الفلاحين الذين يمارسون نشاطاتهم على المستوى الأسري حيث تجاهل البنك مجمل نشاطاتهم الإنتاجية و دورهم كقوة عاملة قادرة على خلق الفرق و كوسيلة يمكن أن يعتمد عليها البنك في جذب مدخراته، انطلاقا من هنا و نظرا

لضعف قدرة بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تلبية كافة الاحتياجات المالية للفلاحين من جهة و عدم قدرته على تغطية مجمل المناطق الريفية من جهة ثانية، تم تأسيس الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

عمل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية الذي سنة 1995 بمختلف فروعه الجهوية و المحلية على مواصلة برنامج (CACAM)، تمحور هدف هذا الصندوق في ترقية و تنمية النشاطات الفلاحية و الريفية و الصيد البحري هذا بالتنسيق مع صندوق التأمين الفلاحي على حماية الفلاح و تقديم الضمانات الكافية و التي تجاوزت للأول مرة حجم التمويل الغير رسمي للقطاع الفلاحي.

جدول رقم (3): تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة(1987-1999)

الوحدة: مليون دج

الموسم	87 88	88 89	89 90	90 91	91 92	92 93	93 94	94 95	95 96	96 97	97 98	98 99
قروض ق.الأجل	7025	9432	5683	3282	2273	2226	1650	1414	1094	439	473	**121**
قروض م.الأجل	2112	658	259	655	506	283	203	94	31	28	56	**277**
قروض ط.الأجل	2654	423	139	40	19	35	36	46	26	05	06	**13**
المجموع	**11791**	**10513**	**6081**	**3977**	**2798**	**2544**	**1889**	**1554**	**1151**	**471**	**535**	**411**

المصدر: تقرير مديرية التمويل الفلاحيDFA لسنة 1999 نقلا عن منية خليفة، القروض البنكية الفلاحية و مشكلة عدم السداد، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص.ص.131-132.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة المخططات الخماسية(2000-2014)

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من تحسين وضعيته المالية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، حيث تم تخصيص تلك العوائد بهدف إنعاش مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي شهد خلال بداية هذه الفترة عدة اصلاحات ناتجة عن انتهاج سياسة جديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، و من أجل نجاح هذا المخطط كان من الضروري تفعيل دور القطاع المصرفي من حيث تحديث مختلف هياكله. وفي هذا الإطار استغلت المؤسسات المالية النشطة في تمويل القطاع الفلاحي فرصة مضاعفة مشاريعها و استثماراتها، إذ استطاع كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية من توفير الاحتياجات المالية للفلاح بصفة فريدة أو جماعية في شكل جمعيات أو تعاونيات حيث تمكنت هاتين المؤسستين سنة 2008 من دراسة أكثر من 185 ألف مشروع المقدرة بحوالي 195 مليار دج، تكفل كل من BADR و CNMA بتقديم 115 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع و بمعدلات فائدة مختلفة، في حين يتم تقديم 80 مليار المتبقية في شكل دعم تمنحه FNRDA

إن برنامج التجديد الاقتصادي الذي انطلق في سنوات 2000-2004 وشمل أغلب القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي اختار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، حيث تم تخصيص اعتمادات مالية معتبرة من قبل الدولة بهدف ضمان تلبية كامل احتياجاته المالية والمقدرة في بداية المدة ب 14 مليار دج، هذا ما مكن القطاع من تحقيق معدلات نمو سنوية في أحقاب هذه السياسة التنموية بمعدلات مرتفعة قذرت بمتوسط 8% منذ بداية الألفية.

واصلت الدولة خلال المرحلة الثانية من هذا البرنامج 2005-2009 في دعم التجديد الاقتصادي حيث خصصت ما يفوق 300 مليار دج بهدف تثبيت و تقوية الاستثمارات الفلاحية التي تم إنشاؤها مع الحفاظ على نفس المسار المنتهج من قبل، والهادف إلى إنعاش القطاع الفلاحي[1].

غير أن تمويل مراحل الإنعاش للقطاع الاقتصادي لم يتواصل بنفس الوتيرة حيث سرعان ما واجهت تلك البنوك النشطة في المجال و على الخصوص الصندوق الوطني للضبط الفلاحي مشكل عدم السداد هذا ما جعلها عرضة للإفلاس و حل جميع فروعه و وحداته الجهوية و المحلية، وقد يعود سبب امتناع الفلاح على سداد ديونه الى تنوع المخاطر التي يتعرض إليها إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا تلك المتعلقة بالتقلبات المناخية مع ضعف القدرة على التنبؤ بها، و كذلك هشاشة مؤسسات التأمين النشطة

[1] أمال حفناوي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، الملتقى الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش بين الواقع والطموح، جامعة سطيف، 2013، ص04.

في مجال التأمين على المنتجات و الاستثمارات الفلاحية، بالإضافة إلى سياسة مسح الديون التي تنتهجها الدولة من فترة إلى أخرى و التي كانت إحدى دوافع تغاضي الفلاح عن السداد[1].

جدول رقم(4) يوضح حجم الأموال الموجهة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2000-2014)

	مخطط الانعاش الاقتصادي (2004-2000)	مخطط دعم النمو (2009-2005)	المخطط الخماسي (2014-2009)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
% النسبة الموجة للفلاحة	12.46	7.14	4.71

المصدر: نقلا عن، مسعودي نور الهدى، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية –دراسة حالة بنك بدر– أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أم البواقي، 2019، ص 19.

4-المرحلة الرابعة: المخطط الخماسي 2015-2019

وتميزت هذه المرحلة بالمخطط الخماسي 2015-2019 الذي جاء لضرورة تحويل الفلاحة على محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الانتاج في القطاع الفلاحي والشعب الغذائية الاستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الاقاليم الريفية وهذا بإدماج قطاع الفلاحة والتمية الريفية مع قطاع الصيد والموارد البحرية ما يسمح بنظام جهود جديدة وتقوية الجهود المبذولة من اجل تحقيق الامن الغذائي ويهدف هذا البرنامج إلى تذليل الصعوبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط.[2]

أ- النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي 2015- 2019 نذكر أهمها وهي[3]:

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% بحلول سنة 2019.

[1] المرجع نفسه، ص 05.

[2] زاوي بومدين، سليمان راضية، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر 2017،ص 104.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الموقع الالكتروني.https://madr.gov.dz

- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الفلاحية وتوفير العقار الفلاحي والحصول على خدمات عمومية جديدة.
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاسترداد الخاصة بالموارد الاستهلاكية. بالإضافة إلى:
- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية عن طريق تكثيف سياسة الدعم والتمويل.
- عصرنة الإدارة الفلاحية والرشاد الفلاحي لأجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير الحماية الحيوانية والنباتية..
- استحداث وسائل المكننة الفلاحية والأسمدة.

5- المرحلة الخامسة: مرحلة ترقية النشاط الفلاحي (مخرجات ندوة الإنعاش الاقتصادي 2020)

عقدت الندوة لترقية الاستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية، وكذا الأراضي الفلاحية اللوجستية من أجل تشجيع وتثمين الانتاج والفوائض، ولتحقيق ذلك خلصت الندوة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها ترقية النشاط الفلاحي والاستفادة من الامكانيات الكبيرة في هذا القطاع، ومن بين التوصيات نذكر[1]:

- انشاء حوافز ملائمة ومناسبة فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.
- تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجستية الفلاحية.
- تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات إنتاجية فعالة.

[1] وداد طالبي، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2020، ص:570.

- تطوير تقنيات السقي وزيادة الأراضي الفلاحية المسقية، والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلد.
- تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية.
- تحسين وتنظيم مهنة الفلاحة وتحريرها من القيود البيروقراطية.
- تحسين القدرات المالية والبشرية لوزارة الفلاحة من أجل إعداد سياسات فلاحية تلائم ومتطلبات البلد.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

سنتناول في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا حول القطاع الفلاحي و آليات تمويله والدور الذي يلعبه في التنمية .

المطلب الأول: الدراسات السابقة للدراسة

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات السابقة (المحلية، العربية والأجنبية.) التي تناولت موضوع دراستنا أو جزءا منه.

أولا: الدراسات المحلية

الدراسة01 : دراسة معوش إيمان، بورحلة نسيمة مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك بعنوان واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، 2015/2014.

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، بالإضافة إلى الوقوف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.

❖ **إشكالية الدراسة**

إلى أي مدى ساهمت البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

❖ **نتائج الدراسة**

✓ إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

✓ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

✓ إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

الدراســة 02 : دراســة زاوي بومــدين، أطروحــة لنيــل شــهادة الــدكتوراه تخصــص: إقتصــاد و تســيير عمــومي بعنــوان التمويــل البنكــي، الــدعم وتنميــة القطــاع الفلاحــي فــي الجزائــر (مقاربــة كميــة)، 2016/2015.

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي على إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة وعلى تنمية وترقية هذا القطاع من جهة ثانية وهذا من خلال التطرق إلى مجموعة من المتغيرات التي تربط بين القطاع الفلاحي وطرق تمويله.

❖ **إشكالية الدراسة**

كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟

❖ **نتائج الدراسة**

✓ لـم تسـتطع الدولـة تـوفير الأمـوال كافيـة مـن اجـل تلبيـة الاحتياجـات الماليـة داخـل القطـاع الفلاحـي خصوصا بالنسبة لصغار

الفلاحين الغير مالكين للأراضي، حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شرط ملكية الأراضي الفلاحية ومجموعة من الاستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات مادية مقابل منح خدماتها، غير انه من الصعب الحصول على ضمانات مماثلة من قبل تلك الفئة من الفلاحين الغير مؤهلة ماديا حتى على تحمل تكاليف دورة استغلالية واحدة.

✓ تنخفض فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه(القروض البنكية و الدعم الحكومي) في المناطق الفلاحية الفقيرة و المعزولة، التي لا تمتلك بنية تحتية، ومن أجل مواجهة هذا المشكل تعمل الدولة والمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط تمويل القطاع الفلاحي إلى التوغل أكثر في مجال إنعاش الحركة التنموية و توجيه تلك الأموال نحو تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسكان داخل المناطق الريفية، ثم المضي قدما نحو التنمية المستدامة الحقيقية.

✓ لقد أدى حصر عملية تمويل كل نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ابتداء من سنة 2009 إلى عدة نتائج سلبية أهمها : عجز هذه المؤسسات في على التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة، انعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية، وارتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.

✓ إن أهم تحدي يواجه سياسة تمويل القطاع الفلاحي هو حجم التناسق الموجود بين الدولة ممثلة في مؤسساتها الإدارية المشرعة للقوانين والإصلاحات الفلاحية و مؤسساتها المالية من صناديق مختلفة المانحة لمختلف أنواع الدعم و بين القطاع البنكي النشط في تقديم خدمات مالية في شكل قروض مختلفة

باختلاف الحاجة إليها، إذ يعمل هذا التناسق إلى تقديم تلك الخدمات بأسعار فائدة معقولة للفلاحين وفي نفس الوقت مريحة للبنوك.

الدراسة03 : دراسة فضيلة بوطورة، نوفل مسايلي، العيد فراحتية ، مقال بعنوان واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، 2020.

❖ الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع التمويل الفلاحي في الجزائر ومحاولة التعرف على دور الدولة في إطار الدعم والإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي وكذلك تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي في مجال التمويل الفلاحي كبديل عن القروض البنكية.

❖ إشكالية الدراسة

ما هو واقع التمويل الفلاحي في الجزائر؟وهل صيغ المشاركات الزراعية يمكن أن تساهم في تقليل حجم تعثر القروض البنكية في هذا القطاع؟

❖ نتائج الدراسة

✓ تنشط المؤسسات الفلاحية والمستثمرات في بيئة أعمال معقدة نسبيا من حيث صعوبات البيئة والمناخ، التطور التكنولوجي والتسويق...وغيرها من عوائق البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، ويعتبر التمويل من المشاكل الأساسية التي تقف عائقا أمام إنشاء أو توسعة هذه المؤسسات، حيث تفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تتحصل على قروض.

✓ يعد برنامج توطيد النمو(2010-2014)الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000مليار دج بهدف عصرنة الإدارة و التجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، ودعم مداخيل الفلاحين وضبط

الإنتاج الفلاحي، حيث دفعت الأزمة الغذائية العالمية إلى تخصيص اكبر ميزانية لدعم الأسعار واستمرار ذلك التوجه إلى سنة 2014.

✓ إن انخفاض الطلب على الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم أسباب عجز هذا القطاع على تحقيق أهدافه، فعلى الرغم من توفر التمويل اللازم والكافي لتطويره غير أنه أقل القطاعات التي تعمل على توليد الدخل واليد العاملة، وهذا يرجع إلى عدم قدرة البنوك على استقطاب أكبر عدد ممكن من الفلاحين وتمويلهم ومرافقتهم بشكل يضمن نجاح البنك في إقراضه ونجاح الفلاح في مشروعه، فضلا عن عزوف الفلاحين عن أساليب التمويل المنتهجة خاصة القروض التقليدية التي طالما ما اعتبروها ربوية.

ثانيا: الدراسات العربية

الدراسة01 : دراسة منذر خدام، غسان يعقوب، عوض منسي الحمايده، مقال بعنوان دراسة واقع التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسورية، 2007.

❖الهدف من الدراسة

تهـدف إلــى دراســة مصــادر التمويـل الزراعــي الحكـومي فــي الأردن وسـورية وأوجــه اسـتخداماتها و معرفة الأداء الإقراضي والتحصيلي لمؤسسات التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسورية.

❖ إشكالية الدراسة

مـا هـو الواقـع الـراهن للتمويـل الزراعـي فـي الأردن وسـورية؟ ومـا مـدى كفاءتـه فـي مجـال الإقـراض والتحصيل واستقطاب المدخرات؟.

❖ نتائج الدراسة

تراجع أداء المصرف الزراعي التعاوني في سورية في عام 2005 بالقياس إلى الأعوام السابقة. فقد تراجعت نسبة التمويل الذاتي إلى11.26بالمئة، وتراجعت أيضا نسبة التوظيفات والتحصيلات، والكفاءة الإدارية، في حين زادت التكاليف التشغيلية. أما بالنسبة لمؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن فقد زادت نسبة تمويلها الذاتي إلى54.5بالمئة من إجمالي مواردها في عام 2005 في حين كانت في عام 2001 لا تزيد عن45.6بالمئة. أما بقية المؤشرات فقد سجلت تراجعه واضحة، فقد تراجعت قيمة القروض وعددها وتراجعت التحصيلات، وزادت التكاليف التشغيلية.

من الأسباب الرئيسة لتراجع كفاءة مؤسسات الإقراض الحكومي في الأردن وسورية التدخل الحكومي في عمل هاتين المؤسستين.

الدراسة02 : دراسة ليلى بديوي مطوق، أحمد إبراهيم مهدي، مقال بعنوان التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1998– 2012)، 2017.

❖الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الزراعي وقياس دوره في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (1998–2012) بالاعتماد على القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من المصارف وكذلك القروض الممنوحة من برنامج المبادرة الزراعية.

❖ إشكالية الدراسة

مامدى مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؟ وما دور السلطات المعنية في تحقيق سياسات الدعم ؟

❖ نتائج الدراسة

✓أن القروض الممنوحة للقطاع الزراعي تتميز بضالتها وعدم قدرتها على النهوض بالقطاع الزراعي لتدنى البنى التحتية للقطاع

الزراعي وشحة استخدام التكنولوجيا الحديثة فضلا عن بروز ظاهرة التصحر وانخفاض مناسيب مياه الأنهار مما يجعل القطاع الزراعي أكثر حاجة لرؤوس الأموال .

أن تغير المتغير المستقل (القروض الممنوحة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (0.325) وحدة وهذا يؤكد ضعف اثر القروض على الناتج المحلي الإجمالي.

✓ إن القطاع الزراعي إذا ما أريد منه أن يساهم بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له لضمان حصول التطوير والإصلاح في القطاع الزراعي عن طريق تحديث أساليب لإنتاج الزراعية وتحسين مستوى استخدام المكننة الزراعية فضلا عن تطوير المزارعين أنفسهم (رأس المال البشري).

الدراسة03 : دراسة خالد محجوب عبد الله محمد، عيسى موهوبي و نبيل قندي في |، بعنوان دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998-2018)، 2020.

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر وسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان، بالإضافة إلى فحص أثر كل من التمويل الداخلي والخارجي على الناتج الزراعي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1998-2018).

❖ **إشكالية الدراسة**

ما هو أثر كل من التمويل الداخلي والخارجي للقطاع الزراعي على الناتج الزراعي الحقيقي؟

❖ **نتائج الدراسة**

توصل الباحثون إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي التنموي المخصص للقطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع على الناتج الزراعي في الأجلين القصير والطويل، بينما كان تأثير التمويل المصرفي في الأجل الطويل فقط.

ثالثا: الدراسات الأجنبية

الدراسة01 : تقرير لبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الفلاحي الأوروبي للتنمية الريفية(EAFRD)، المنشور بموقع بوصلة فاي (FI COMPASS)، يونيو2020.

دراسة استقصائية حول الاحتياجات التمويلية والوصول إلى تمويل المؤسسات الزراعية، ومسح الاحتياجات المالية لشركات تصنيع الاغذية الزراعية وقطاع الزراعة في إسبانيا.

❖ **إشكالية الدراسة:**

فيما تتمثل الحاجيات التمويلية لقطاع الزراعة والاغذية الزراعية؟

❖ **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى دعم السلطات الإدارية في الصندوق الفلاحي الاوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) في تخطيط وبرمجة استخدام الادوات المالية في الخطط الاستراتيجية للتنمية الريفية في اسبانيا، وتقدم هذه الدراسة نظرة على الزراعة وتمويل الاغذية الزراعية في إسبانيا، وذلك من خلال توفير فهم أوسع

لمحركات الاستثمار وإمدادات التمويل وصعوبات التمويل وكذلك حول فجوة التمويل الحالية في القطاع، إذ يعتمد التحليل في هذه الدراسة على مسحين شاملين لقطاع الزراعة (الفلاحة) والاغذية الزراعية على مستوى الاتحاد الاوروبي عموما وإسبانيا خصوصا تم إجراؤهما بين 2018 و 2019.

❖ **نتائج الدراسة:**

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

- ازدياد الاحتياج المالي في القطاع الفلاحي في إسبانيا مما يستدعي بدائل تمويلية لمواكبة هذا الاحتياج وسد الفجوات التمويلية.
- من أجل تحسين تمويل قطاع الزراعة (الفلاحة) سيكون من المفيد تقديم الدعم لأصغر الشركات، والنظر في تحسين الادوات المالية المحددة للتمويل، وبالنظر إلى النسبة المرتفعة للمزارعين الذين يطلبون التمويل يجب البحث واستحداث أداة تمويلية لفئة صغار المزارعين.

الدراسة02 : دراسة جاويواندونغ ، ون تاو، يي ون، وانغ إكسياوهوا،

دراسة اقتصادية قياسية مكانية حول تأثيرات الدعم المالي والمالي للزراعة في الصين. كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ساوث ويست، تشونغ تشينغ ، جمهورية الصين الشعبية

❖ **الهدف من الدراسة:**

التقييم الدقيق والفعال لآثار دعم السياسات المالية والمالية للصين للزراعة، وتقدير وقياس آثار الدعم المالي في الصين للزراعة باستخدام بيانات لوحة المقاطعات الصينية على أساس أحدث طريقة اقتصادية قياسية للبيانات.

❖ **إشكالية الدراسة:**

ما مدى نجاح وتأثير سياسات الدعم المالي للزراعة في الصين وما آفاقها؟

❖ **نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أبرزها:

- يجب أن تستخدم السياسات المالية والنقدية لتحويل الزراعة التقليدية وتحديثها من أجل تعزيز الزراعة والتنمية الاقتصادية الريفية.
- من أجل التعامل مع مشكلة التمويل للمزارعين، يجب التركيز على زيادة الاستثمار المالي في الريف والمناطق الزراعية.

- لتحسين كفاءة رأس المال، من الضروري زيادة صناديق الائتمان الريفي وتوسيع قنوات التمويل من خلال توجيه المزارعين إلى زيادة الاستثمار عن طريق صناديق الائتمان.

المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

سيتم خلال هذا المطلب التطرق إلى مقارنة بين مجموعة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

1- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات المحلية

المقارنة بين الدراسات المحلية مع الدراسة الحالية موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(05): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية السابقة

	الدراسات الوطنية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر .2015/2014.	التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، 2016/2015.	واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، 2020.	صيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة: القطاع الفلاحي لولاية تبسة-
عينة الدراسة	مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، 2015/2014.	القطاع الفلاحي في الجزائر، 2016/2015	القطاع الفلاحي في الجزائر (2010-2014).	القطاع الفلاحي لولاية تبسة-
فترة الدراسة	2015/2014	2016/2015.	2014-2010.	2021-2019.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي والتحليلي.	دراسة قياسية كمية.	المنهج الوصفي والتحليلي.	المنهج الوصفي والتحليلي.
الهدف من الدراسة	التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه هذا	معرفة مدى تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي على إنتاجية القطاع	معرفة واقع التمويل الفلاحي في الجزائر ومحاولة التعرف على دور الدولة في إطار الدعم والإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي وكذلك	التعرف على واقع التمويل في القطاع الفلاحي والمراحل التي مر بها خلال

	القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، بالإضافة إلى الوقوف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.	الفلاحي من جهة وعلى تنمية وترقية هذا القطاع من جهة ثانية	تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي في مجال التمويل الفلاحي كبديل عن القروض البنكية.	تطوره. التعرف على صيغ التمويل المستخدمة في القطاع الفلاحي الجزائري. الوقوف على مدى تأثير القطاع الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة. التعرف على حجم القروض الموجهة للتمويل الفلاحي في الولاية.
نتائج الدراسة	الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي. إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.	إن أهم تحدي يواجه سياسة تمويل القطاع الفلاحي هو حجم التناسق الموجود بين الدولة ممثلة في مؤسساتها الإدارية المشرعة للقوانين والإصلاحات الفلاحية و مؤسساتها المالية من صناديق مختلفة المانحة لمختلف أنواع الدعم و بين القطاع البنكي النشط في تقديم خدمات مالية في شكل قروض مختلفة باختلاف الحاجة إليها، إذ يعمل هذا التناسق إلى تقديم تلك الخدمات بأسعار فائدة معقولة للفلاحين وفي نفس	إن انخفاض الطلب على الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم أسباب عجز هذا القطاع على تحقيق أهدافه. يعد برنامج توطيد النمو(2010-2014)الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000مليار دج بهدف عصرنة الإدارة و التجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، ودعم مداخيل الفلاحين.	القطاع الفلاحي قطاع حيوي واستراتيجي في الجزائر يزخر بإمكانيات كبيرة. ان صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي (قرض الرفيق وقرض التحدي) ساهت بشكل كبير في نمو القطاع الفلاحي. التسهيلات والامتيازات في قرضي الرفيق والتحدي زادت من

		الوقت مريحة للبنوك.		إقبال الفلاحين على هذين الصيغتين. ضرورة تنويع مصادر التمويل في القطاع الفلاحي. إن تمية القطاع الفلاحي في الجزائر تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد ككل.

2- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات العربية:

تم إجراء هذه المقرنة كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم(06): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة

	الدراسات الوطنية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	دراسة منذر خدام، غسان يعقوب، عوض منسي الحمايده، مقال بعنوان دراسة واقع التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسورية، 2007.	دراسة ليلى بديوي مطوق، أحمد إبراهيم مهدي، مقال بعنوان التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(1998- 2012)، 2017.	دراسة خالد محجوب عبد الله محمد، عيسى موهوبي و نبيل قندي في إ، بعنوان دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998-2018)، 2020.	صيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة: القطاع الفلاحي لولاية تبسة-
عينة الدراسة	الأردن وسورية	العراق.	السودان.	القطاع الفلاحي لولاية تبسة-
فترة الدراسة	2007.	1998-2012.	1998-2018.	2019-2021.
منهجية الدراسة	المنهج الوصفي والتحليلي.	المنهج الوصفي والتحليلي.	المنهج الوصفي والتحليلي.	المنهج الوصفي والتحليلي.

الهدف من الدراسة	دراسة مصادر التمويل الزراعي الحكومي في الأردن وسورية وأوجه استخداماتها و معرفة الأداء الإقراضي والتحصيلي لمؤسسات التمويل الزراعي الحكومي	تسليط الضوء على التمويل الزراعي وقياس دوره في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (1998-2012)	تسليط الضوء على مصادر وسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان، بالإضافة إلى فحص أثر كل من التمويل الداخلي والخارجي على الناتج الزراعي.	التعرف على واقع التمويل في القطاع الفلاحي والمراحل التي مر بها خلال تطوره. التعرف على صيغ التمويل المستخدمة في القطاع الفلاحي الجزائري. الوقوف على مدى تأثير القطاع الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة. التعرف على حجم القروض الموجهة للتمويل الفلاحي في الولاية.
نتائج الدراسة	من الأسباب الرئيسة لتراجع كفاءة مؤسسات الإقراض في الأردن وسورية التدخل الحكومي في عمل هاتين المؤسستين.	إن القطاع الزراعي إذا ما أريد منه أن يساهم بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له لضمان حصول التطوير والإصلاح في القطاع الزراعي.	توصل الباحثون إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي التنموي المخصص للقطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع على الناتج الزراعي في الأجلين القصير والطويل، بينما كان تأثير التمويل المصرفي في الأجل الطويل فقط.	القطاع الفلاحي قطاع حيوي واستراتيجي في الجزائر يزخر بإمكانيات كبيرة. ان صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي (قرض الرفيق وقرض التحدي) ساهت بشكل كبير في نمو القطاع الفلاحي. التسهيلات والامتيازات في قرضي الرفيق والتحدي زادت من إقبال الفلاحين على هذين الصيغتين. ضرورة تنويع مصادر التمويل في القطاع الفلاحي. إن تمية القطاع الفلاحي

				في الجزائر تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد ككل.

3- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية:

جاءت المقارنة على النحو الموضح في الجدول الموالي

الجدول رقم(07): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية السابقة

	الدراسات الأجنبية		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	دراسة استقصائية حول الاحتياجات التمويلية والوصول إلى تمويل المؤسسات الزراعية، ومسح الاحتياجات المالية لشركات تصنيع الاغذية الزراعية وقطاع الزراعة في إسبانيا.	دراسة اقتصادية قياسية مكانية حول تأثيرات الدعم المالي والمالي للزراعة في الصين. كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ساوث ويست، تشونغتشينغ ، جمهورية الصين الشعبية.	صيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة: القطاع الفلاحي لولاية تبسة-
عينة الدراسة	إسبانيا.	جمهورية الصين الشعبية.	القطاع الفلاحي لولاية تبسة- الجزائر.
فترة الدراسة	2018-2019.	2013.	2019-2021.
منهجية الدراسة	دراسة استقصائية.	دراسة قياسية كمية.	المنهج الوصفي والتحليلي.
الهدف من الدراسة	دعم السلطات الإدارية في الصندوق الفلاحي الاوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) في تخطيط وبرمجة استخدام الادوات المالية في الخطط الاستراتيجية للتنمية الريفية	التقييم الدقيق والفعال لآثار دعم السياسات المالية والمالية للصين للزراعة، وتقدير وقياس آثار الدعم المالي في الصين للزراعة.	التعرف على واقع التمويل في القطاع الفلاحي والمراحل التي مر بها خلال تطوره. التعرف على صيغ التمويل المستخدمة في القطاع الفلاحي الجزائري. الوقوف على مدى تأثير القطاع الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة. التعرف على حجم القروض الموجهة للتمويل الفلاحي في الولاية.
نتائج الدراسة	- من أجل تحسين تمويل	- من أجل التعامل مع	القطاع الفلاحي قطاع حيوي

	قطاع الزراعة (الفلاحة) سيكون من المفيد تقديم الدعم لأصغر الشركات، والنظر في تحسين الادوات المالية المحددة للتمويل، وبالنظر إلى النسبة المرتفعة للمزارعين الذين يطلبون التمويل يجب البحث واستحداث أداة تمويلية لفئة صغار المزارعين.	مشكلة التمويل للمزارعين، يجب التركيز على زيادة الاستثمار المالي في الريف والمناطق الزراعية. – لتحسين كفاءة رأس المال، من الضروري زيادة صناديق الائتمان الريفي وتوسيع قنوات التمويل من خلال توجيه المزارعين إلى زيادة الاستثمار عن طريق صناديق الائتمان.	واستراتيجي في الجزائر يزخر بإمكانيات كبيرة. ان صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي (قرض الرفيق وقرض التحدي) ساهت بشكل كبير في نمو القطاع الفلاحي. التسهيلات والامتيازات في قرضي الرفيق والتحدي زادت من إقبال الفلاحين على هذين الصيغتين. ضرورة تنويع مصادر التمويل في القطاع الفلاحي. إن تمية القطاع الفلاحي في الجزائر تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد ككل.

خلاصة الفصل الأول

تم من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول التمويل في القطاع الفلاحي ماهيته ومخاطره و ضماناته بالإضافة الى تطور سياسات التمويل في الجزائر بدءا بالتسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة ترقية القطاع الفلاحي

تم التطرق كذلك في هذا الفصل الى بعض الدراسات السابقة من أجل الالمام بهذا الموضوع والاحاطة بجوانب أكثر منه ومقارنتها بالدراسة الحالية حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تملكها الجزائر وتنميته تساهم في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات مما يساهم في تنويع الاقتصاد.

إن واقع الفلاحة في الجزائر يستدعي دعم هذا القطاع و تحويله إلى قطاع استراتيجي رئيسي للاستفادة من الكبيرة التي يزخر بها هذا القطاع في الجزائر.

الفصل الثانـي:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم البنوك التي تقوم بتمويل قطاع الفلاحة في الجزائر، ومن خلال هذا الفصل سيتم اسقاط ما تم الوصول إليه نظريا في الفصل السابق على دراسة تطبيقية، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488– حيث تم التعريف بالبنك، وأهم أهدافه و الهام الموكلة اليه و التعرف على هيكله العام وتم الحصول على مجموعة من الوثائق الداخلية للبنك تخص قرض الرفيق و قرض التحدي من أجل دراستها وتحليلها.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله و مهامه و ذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، و من أجل ذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تعريف وكالة تبسة رقم 488 و مهامها.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية [1]

بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك مساهمة رأس ماله قدره 33000.000.000 دج الكائن ب : 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة .

1- نشأة البنك و مهامه:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي أسست سنة 1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 للقيام بمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري B.N.A وأصبح يحتضن في يومنا هذا 268 وكالة و31 مديرية جهوية، يشغل بنك بدر حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف و نظرا لكثافة شبكته و أهمية تشكيليته صنف بنك بدر من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية يتكفل البنك بتطبيق الخطط و البرامج المرتقبة من خلال قيامه بالمهم التالية:

- تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها.
- الاستعمال الكلي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.

[1] البيانات والوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.

- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي و تقنياته
- عرض منتجات و خدمات جديدة على المدخرين عن طريق:
  - ✓ تصفية المشاكل المالية.
  - ✓ تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
  - ✓ أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها.
- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك ب:
  - ✓ استعمال الإعلام الآلي.
  - ✓ تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

2- أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تتجلى الضرورة الاقتصادية لإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار تحقيق الأهداف التالية:

- إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي بتطوير و تعميم الاستعمال الآلي و تجديد الثورة الفلاحية و عصرتنها.
- اشراك الزراعة في الالتزام الوظيفي و تنمية تصنيفها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الزراعية و تحسين نوعية الخدمات.
- كما يسعى البنك إلى الاقتراب من زبائنه أكثر فأكثر عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم كما يقوم بتحديد المحلات و الأثاث و التجهيزات.
- وللإشارة فإن تحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا ب:
- –رفع الموارد و بأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة " بالدينار و العملة الصعبة" .
- إرادة و استقرار العنصر البشري، و تحقيق الاحترام و الانسجام بين الموظفين.

3- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في الشكل التالي:

الشكل01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

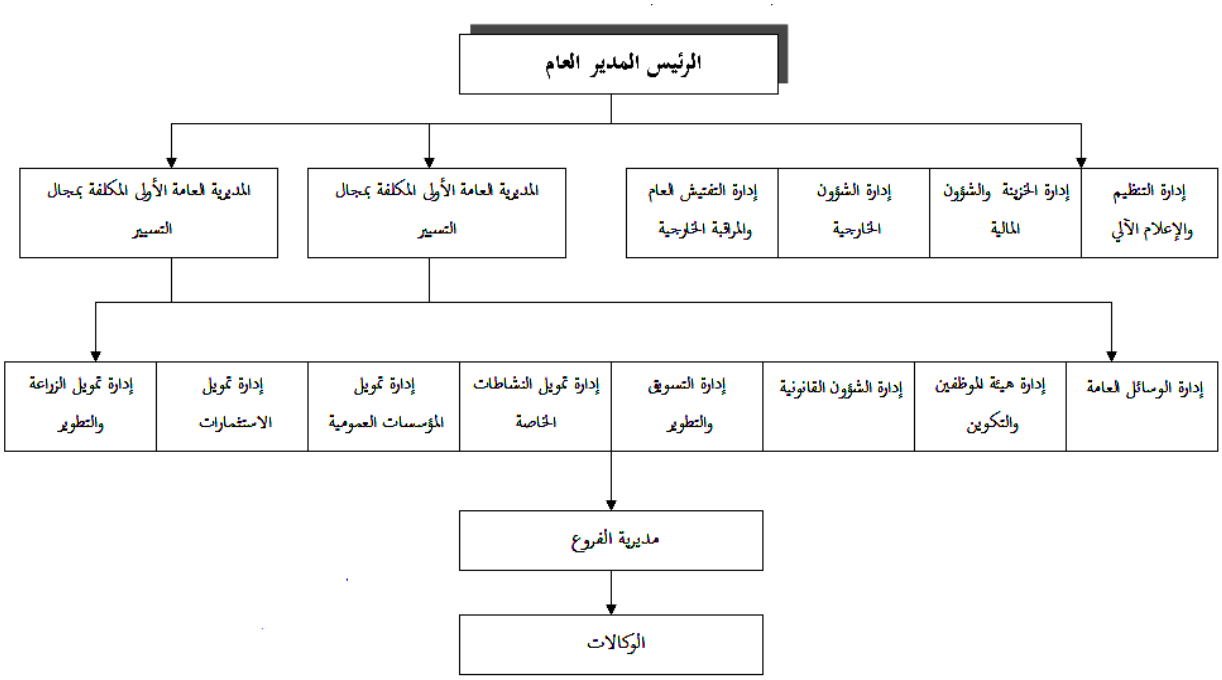

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يتضح أن هناك مستويات وظيفية تبدأ من الرئيس المدير العام كأعلى هيئة في البنك و الوصول إلى الوكالات، حيث تلي الرئيس المدير العام مجموعة من الإدارات المهمة كإدارة الشؤون الخارجية و إدارة الخزينة....الخ، و كذلك مديريتين أحدهما مكلفة بمجال التسيير و الأخرى مكلفة بمجال الاستغلال، و تتفرع من كل منهما مجموعة من الإدارات كإدارة الوسائل، إدارة تمويل المؤسسات....الخ، بعد ذلك تأتي مديريات الفروع و أخيرا الوكالات.

المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة تبسة :

نظرا لأهمية البنك تم فتح عدة فروع و مديريات حول التراب الوطني و ذلك لكي يسهل على الزبون التعامل معه من موقع وجوده، و لقد كان له فرع رئيسي في تبسة تحت رقم488 [1].

1-نشأة و تعريف وكالة تبسة 488

هي وكالة كانت في الماضي تابعة للبنك الوطني الجزائري الى غاية مارس 1982 حيث تحولت الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هذا لتلبية حاجات السكان و خاصة أن الفلاحة هي النشاط الأكثر انتشارا في المنطقة و هي حاليا تتعامل مع 20000 زبون يتكفل بهم الموظفون في الوكالات و عددهم خمسة عشرة موظفا.

2-الهيكل التنظيمي للوكالة

يتمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة 488 في الشكل التالي:

الشكل02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488

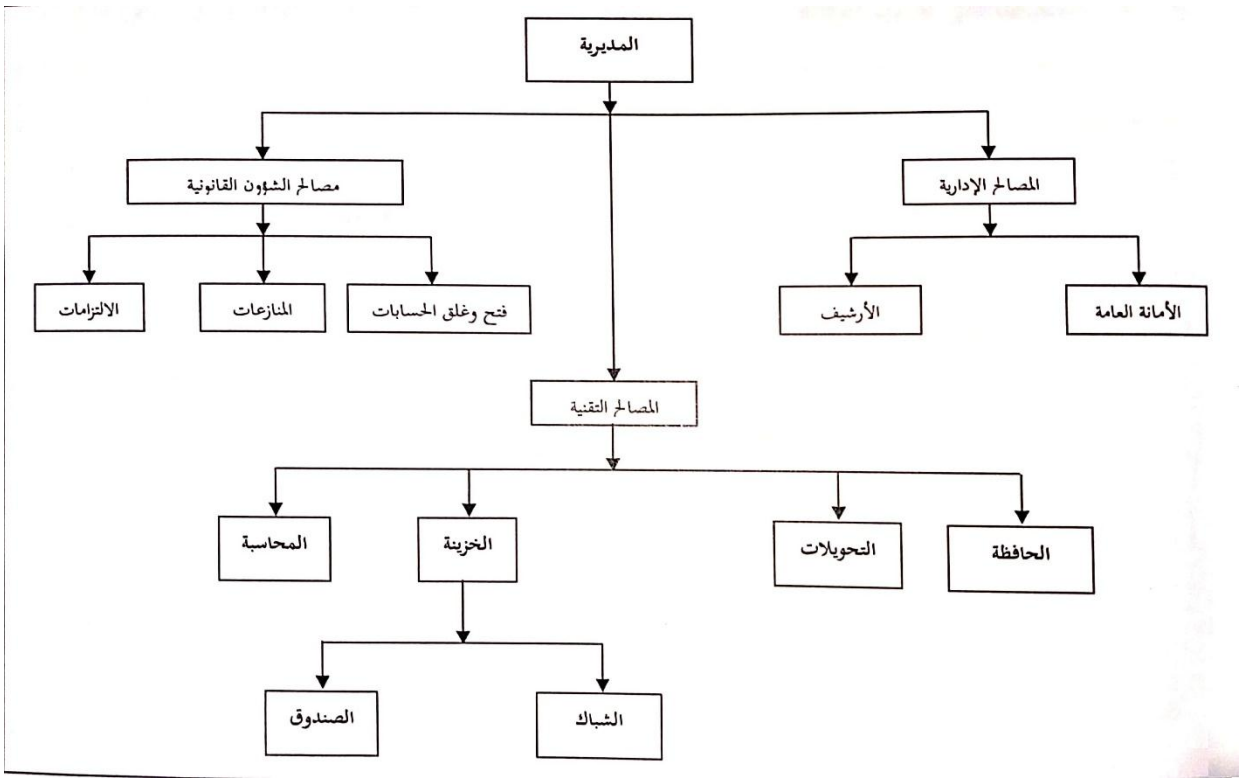

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

[1] البيانات والوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.

3- مهام الهيكل التنظيمي للوكالة

انطلاقا من الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل السابق الخاص بالوكالة 488 نلاحظ أنه ينقسم إلى ثلاث مصالح أساسية:

أ- **مصلحة الشؤون الإدارية:** و تظم المدير و هو المسؤول عن السير الحسن للوكالة و كذلك تضم الأمانة العامة و هي التي لها علاقة مباشرة بالمدير حيث تتلقى الأوامر منه، ناهيك عن مصلحة الأرشيف التي تعمل على حفظ المستندات.

ب-**مصلحة الشؤون القانونية:** وهي المصلحة التي تهتم بفتح و غلق الحسابات و متابعة المنازعات في القضاء و تنفيذ الالتزامات التي على عاتق البنك.

ت-**مصلحة الشؤون التنقية:** و نجد فيها مصلحة الحافظة و مصلحة التحويلات وكذا مصلحة الخزينة و المحاسبة حيث تعمل مصلحة الحافظة على استلام الشيكات، أما مصلحة التحويلات مهامها إعداد الصكوك المضمونة، بينما مصلحة الخزينة فتضم الشباك الذي تتم فيه عملية السحب و الإيداع، والصندوق المسؤول على تحويل العملية من صيغة كتابية إلى صيغة نقدية، و أخيرا مصلحة المحاسبة فمن مهامها مراقبة حسابات الزبائن.

4- العمليات التي تؤديها الوكالة

تقوم الوكالة على مستوى ثلاث مصالح أساسية:

4-1- عمليات مصلحة الشؤون التقنية : و تتمثل فيما يلي:

أ- **الخزينة:** و تضم مصلحتين أساسيتين متكاملتين من حيث الأعمال، فأساس عمل مصلحة الشباك هو تسجيل العمليات المالية سواء الدفع أو السحب أو الإيداع، أما مصلحة الصندوق فتقوم بتنفيذ هذه العملية التي يتم تحويلها من صيغة كتابية إلى صيغة نقدية.

ب-مصلحة الحافظة: هي مصلحة مهمة نظرا لمهامها، و يرتكز دورها الرئيسي في تحصيل الأوراق التجارية (سند لأمر، الشيكات، السفتجة)، و الجدير بالذكر أن هذه المصالح تلعب دور الواسطة بين الزبائن و الوكالة و الوكالات الأخرى و هذا ما يعرف بعملية La Presentation وهي تعرف على أنها عملية تبادل بين الوكالات هي مستوى الصكوك بغية دفعها إلى أصحابها، و تعتمد هذه العملية على ثلاث مراحل:

- استلام صكوك الزبائن.
- التعامل مع الوكالات الأخرى.
- الصكوك غير المدفوعة " حالة استثنائية".

ت-مصلحة التحويلات: و هي مصلحة مكملة لعمل مصلحة الحافظة، و هذا التطور الذي تقوم به يتلخص في تمويل المبالغ المالية من حساب إلى حساب آخر وكذا إعداد الصكوك المضمونة.

ث-مصلحة المحاسبة : تتجلى المهام المنوطة بهذه المصلحة في :

- المراقبة اليومية و تصنيف الحسابات و التأكد من نوع كل واحد منها.
- ترتيب الإشعارات بالدفع من جهة و السحب من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار نوع الحسابات.
- إعداد تقرير مستندي حول اليومية في نسختين.
- المباشرة بترتيب الوثائق المحاسبية ترتيبا للمخطط الوطني المحاسبي الخاص بالقطاع.
- إعداد نموذج يحمل أرصدة الحسابات التي عرفت حركة خلال اليوم.

و أخيرا توضع الشيكات و الوثائق المحاسبية في الحافظات المخصصة لذلك.

4-2- عمليات مصلحة الشؤون الإدارية : و تتمثل فيما يلي:

أ- **مصلحة المديرية:** تعتبر أهم مصلحة بالوكالة، حيث تشرف إشرافا مباشرا على كل المصالح الموجودة بها و هذا ما يجعل مهام المدير على مستوى الوكالة غير محدودة و التي تتمثل في:

- السهر على تطبيق القوانين و احترام القانون الداخلي للوكالة.
- مراقبة الموظفين و فحص حالتهم الانضباطية.
- التنسيق بين الوكالة و الوكالات الأخرى.
- وضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة

ب-مصلحة الأمانة العامة: وهي الذراع الأيمن للمدير كما أن المستخدم على مستوى هذه المصلحة يعد المساعد الأول للمدير لتأدية وظائفه، و تنحصر في:

- استقبال المكالمات و تنظيم مواعيد المدير.
- تحضير كل الزيارات الخاصة به و القيام باستلام الرسائل و الطرود الموجهة إلى الوكالة مع المصادقة عليها.
- الاحتفاظ بالوثائق الهامة.

ت- مصلحة الأرشيف: و هي مصلحة مستقلة بذاتها نظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها الوثائق المصرفية و الحاجة الماسة للرجوع إليها باستمرار، و تنحصر مهام المكلف بالأرشيف فيمايلي:

- استلام الوثائق و حفظها في حافظات سليمة و متينة لمنعها من التلف.
- تدوين كل الوثائق التي تم استلامها مع مسؤولية مستلمها من الضياع.

- تنظيم الوثائق و الاطلاع عليها باستمرار.
- إعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع أو سرقة ملف.

4-3- عمليات مصلحة الشؤون القانونية: و تمثلت فيما يلي:

أ- **مصلحة فتح و غلق الحسابات:** تعتبر هذه المصلحة أول مصلحة يمر عليها الزبون عند تعامله مع الوكالة ذلك أن هذه المصلحة لها دور استقبال الزبائن و تزويدهم بالمعلومات الكافية الخاصة بالوثائق المطلوبة لفتح حساب بالوكالة و كذا بعض المعلومات العامة عن الوكالة، و من جهة أخرى فان هذه المصلحة تتكفل بمهمة غلق حسابات الزبائن في بعض الحالات المنصوص عليها قانونيا.

ب-**مصلحة المنازعات:** يمكن اكتشاف مهامها الموكلة لها من خلال اسمها ألا وهي دراسة كل المنازعات التي يمكن أن تحدث بين الوكالة و زبائنها، و هناك أربع حالات تلعب فيها المصلحة دور القاضي وهي:

- حالة حجز الحساب " تكون عند تهرب أو رفض الزبون دفع ما عليه من ديون ".
- حالة وفاة زبون " تكون عند وفاة الزبون و تقديم الورثة من أجل الاستفادة مما يملكه الزبون المتوفى ".
- حالة ATD" عندما تكون للزبون ديون بذمته لصالح الادارة الجبائية"
- حالة الاعتراض "عندما يضيع الزبون أحد صكوكه أو سرقتها منه فالبنك يضمن منع استعمال صكوكه".

ت-**مصلحة الالتزامات** : وهي أهم المصالح على مسوى الوكالة نظرا للوظائف التي تقوم بها، و الالتزام قد يكون من طرف الزبائن مما يعرف بالقرض و قد يكون من طرف الوكالة مما يعرف بالودائع.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الفلاحية في المؤسسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى صيغ التمويل الفلاحية المستخدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– والتعريف بها وعرض خصائصها ومميزاتها والهدف منها واستعراض أمثلة عنها.

المطلب الأول: قرض الرفيق

يعتبر قرض الرفيق من أحسن الطرق التي من خلالها قامت السلطات العمومية بدعم القطاع الفلاحي، قد جاء هذا القرض بتطبيق القانون رقم 8-16 المتضمن التوجيه الفلاحي الصادر في 03 أوت 2008[1]، وذلك بعد ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى في نفس السنة، ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي خلال سنة. ويشمل هذا القرض نشاط إنتاج المحاصيل النباتية بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، والنشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، الجمعيات فيدراليات أو وحدات المصالح والخدمات الفلاحية. وقرض الرفيق قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100 %أي أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تتحمل فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد بآجال الاستحقاق ويتم دفع الفوائد عن طريق الخزينة العمومية.

قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي[2].

المستفيدون من قرض الرفيق: المزارعين والمربين، على شكل فرديً أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات او اتحادات، المزارع النموذجية، لمؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 46، 2008، صفحة 04

[2] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة..

1- **خصائص قرض الرفيق:**

هو قرض لمدة سنتين، تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة، أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكدلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية، أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري و يفقد حق الاستفادة من قرض أخر[1].

2- **المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:** قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

أ- **القرض الموسمي:**

اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات ...)، اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية، اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك

- عمليات زراعية.
- حملة الحصاد والدرس.

ب-القرض الفيدرالي:

القرض الفدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية،
- إنتاج الحليب،
- إنتاج الحبوب،
- إنتاج بذور البطاطس،
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)،
- تغليف وتصدير التمور،
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون،
- إنتاج العسل
- إنتاج منتجات محلية،
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين،
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة،

[1] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة..

- ذبح وتقطيع الدواجن،
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها،
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

3- مميزات قرض الرفيق:

مدته سنة واحدة (12 شهر) قابلة للتمديد في حالة الظروف القاهرة وفي حالات نادرة تضاف 6 أشهر أخرى؛ وللإشارة فإن كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض (مدعم 100%) وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة علما بأن دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر الوزارة الوصية قد أخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض كما ذكر سابقا، وكذا الحصول على قرض آخر في حالة تسديد كل مستفيد في أجل[1].

4- إعداد وتقديم ملف قرض الرفيق:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وهذا تبعا للنموذج الذي يعده لهذا الغرض، يشتمل الملف عدة بيانات للتعرف على الزبون وعلى المشروع، ويتكون هذا الملف من مجموعة الوثائق التالية:

- طلب خطي يوضح فيه مبلغ القرض
- شهادة عدم الدين من CRMA.
- شهادة الوضعية تجاه الضرائب.
- عقد الملكية للأرض، أو عقد كراء أو عقد عرفي في السجل.
- بطاقة فلاح أو مربي أو مستثمر من الغرفة الفلاحية.
- شهادة استغلال.
- الدراسة التقنية و الاقتصادية (من المكتب المعتمد).
- عقد التأمين شامل لكل الأخطار بالإضافة إلى عقد الفواتير.
- شهادة صحية بالنسبة للمواشي إذا كان مربي، تسلم من قبل بيطري.

[1] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة..

5-دراسة طلب قرض الرفيق:

سيتم دراسة الملف التالي[1]:

تقدم المستثمر بصفته شخص طبيعي إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسه 488 بملفه كاملا للحصول على قرض الرفيق للنشاط: وحدة إنتاج البيض

النشاط: اقتناء بطارية للدجاج البياض سعة 4800 وحدة

موقع المشروع: لاروكاد طريق بكارية – تبسة–

قيمة القرض: 3599988.00 دج

مدة القرض: سنة واحدة.

الضمان المقدم عبارة عن رهن قطعتي أرض مساحتهما الإجمالية 11876 متر مربع مقيمة حسب الخبير بمبلغ 95008000 دج.

5-1- طبيعة الاستثمار

الجدول الموالي يوضح طبيعة الاستثمار في المشروع

الجدول رقم(08): طبيعة المشروع الاستثماري(01)

	التعيين	الكمية	الثمن الوحدة	المبلغ الإجمالي
01	دجاج البيض	4800	630.25	3025200.00
TVA 19%	.....			574788.00
TTC	.....			3599988.00

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة–488–

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

5-2- الهيكل التمويلي

الجدول التالي يظهر الهيكل التمويلي للمشروع والتقسيمات المالية

الجدول رقم(09):الهيكل التمويلي للمشروع(01)

طبيعة التمويل	المساهمة الشخصية		قيمة القرض	
	%	دج	%	دج
قرض الرفيق	%00	00	%100	3599988.00

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

قرض الرفيق هو قرض قصير المدى يقدمه بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

في هذه الحالة تمثل نسبة المساهمة الشخصية 00% من التكلفة الاستثمارية، و 100% مساهمة البنك في اطار قرض الرفيق. حيث بلغت قيمة القرض 3599988.00 دج

المطلب الثاني: قرض التحدي

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك (بدر) بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري[1].

1- خصائص قرض التحدي:

يتميز قرض التحدي بجملة من الخصائص أبرزها:[2]

هو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا يتجاوز 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتارات.

يمكن للمستثمرين المستفيدين من المستثمرات التي تزيد مساحتها عن 10 هكتارات، الاستفادة من قرض مدعم بسقف لا يتعدى 100 مليون دينار، أما في حالة تجاوز هذه القيمة يمكن للمستثمرين التفاوض مع البنك حول قيمة القرض في إطار القوانين المعمول بها.

[1] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.
[2] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

2- الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد ثلاث سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة دفع الفائدة كلها،
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪ عند السداد بين السنة الثالثة والخامسة،
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3٪ عند السداد من السنة الخامسة والسنة السابعة،
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

3- المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات،
- تعزيز القدرات الانتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

4- الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

- أشغال التحظير، التهيئة وحماية الأراضي،
- عمليات تطوير الري الزراعي،
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج،(البذور، الشتلات، الاسمدة، المبيدات.)
- انشاء البني التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد؛
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي.

5- إعداد وتقديم ملف قرض التحدي:

مثلما الحال مع ملف قرض الرفيق، فإن قرض التحدي يخضع لنفس الإجراءات ويشمل نفس الوثائق تقريبا، إذ أن ملف القرض الفلاحي التحدي يبدأ بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة يتم معرفة خلالها عرض المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف القرض، ويشمل الملف عدة وثائق تخص الزبون المشروع، ويتكون هذا الملف من مجموعة الوثائق التالية: [1]

- طلب خطي ممضى من طرف الزبون (طالب القرض).

[1] البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة..

- وثائق الهوية (شهادة ميلاد، شهادة إقامة، بطاقة التعريف).
- نسخة من عقد الامتياز.
- بطاقة فلاح، بطاقة مربي.
- الدراسة التقنية والاقتصادية.
- بيان المزرعة.
- دفتر الشروط محرر من طرف مصالح الفلاحة.
- نسخ الفاتورة النموذجية.
- شهادة الضمان.
- شهادة الاعتماد الصحي للزرائب والاسطبلات محررة من طرف مصالح الفلاحة.
- رخصة البناء للبنايات المعدة للاستغلال.
- رخصة لحفر الآبار(في حال تضمن المشروع آبار).
- شهادة الاعتماد البيئي محررة من طرف مصالح البيئة.

6-دراسة طلب قرض التحدي:

سيتم دراسة الملف التالي والذي تم الحصول عليه من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.[1]

المشروع المقدم من طرف المتعهد مسجل ضمن التعميم المشترك بين الوزارات رقم 108 و المتعلق بالاستغلال الزراعي و التربية الحيوانية للأهداف التالية:

- تحسين الإنتاج الحيواني
- تقييم الموارد الطبيعية
- خلق مناصب عمل
- المتعهد تحصل على قرض انشاء مزرعة لتسمين و تربية الماشية (أغنام)بالاضافة الى زراعة الشعير على مساحة قدرت ب 5 هكتار، في اطار قرض التحدي.
- موقع المشروع بلدية بئر الذهب ولاية تبسة.
- تكلفة المشروع قدرت 5504500,00 دج.

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

- طبعة القرض طويل المدى: 07 سنوات
- 0% للسنوات الخمس الأولى.
- 01 % للسنة السادسة و السابعة.
- العام الأول و الثاني معفى من التسديد.

الضمان المقدم عبارة عن رهن قطعة أرض بمساحة قدرت ب 06 هكتار و 10 آر و مستودع بمساحة 244 متر .

6-1- طبيعة الاستثمار

سيتم توضيح طبيعة المشروع من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم(10): طبيعة المشروع الاستثماري(02)

التعيين	الوحدة	الكمية	التكلفة الاستثمارية (دج)
اقتناء خراف سلالة أولاد جلال عمرها بين 12 و 24 شهر	UT	95	5177500.00
اقتناء أكباش سلالة أولاد جلال عمرها بين 12 و 24 شهر	UT	05	327000.00
المجموع	UT	100	5504500.00

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ان تكلفة القرض المخصص لاقتناء 100 راس خروف من سلالة اولاد جلال قدرت 5504500.00 دج .

6-2- التركيب المالي للمشروع

الجدول التالي يظهر تقسيمات الهيكل التمويلي للمشروع

الجدول رقم(11): الهيكل التمويلي للمشروع (02)

التعيين	التكلفة الاستثمارية	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
اقتناء خراف سلالة أولاد جلال عمرها بين 12 و 24 شهر	5177500.00	517750.00	4659750.00
اقتناء أكباش سلالة أولاد جلال عمرها بين 12 و 24 شهر	327000.00	32700.00	294300.00
المعدل		%10	%90
المجموع		550450.00	4954050.00

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

القرض المقدم في إطار التحدي هو قرض طويل المدى حيث ساهم المستثمر بنسبة 10% من المبلغ الإجمالي أي بمبلغ 550450.00 دج والبنك يقدم قرض التحدي بنسبة 90% من المبلغ الإجمالي بملغ 4954050.00 دج.

6-3- الجدول الزمني المتوقع للسداد

الجدول الموضح أدناه يظهر كيف سيتم تسديد القرض المدة الزمنية المتوقعة لذلك.

الجدول رقم(12): الهيكل الزمني لتسديد القرض

السنة	رأس المال الاولي المتبقي في بداية السنة	التكاليف المالية	رأس المال المسدد في السنة	الدخل السنوي
السنة الأولى	4954050.00		معفى	
السنة الثانية	4954050.00		معفى	
السنة الثالثة	4954050.00		990810.00	990810.00
السنة الرابعة	3963240.00		990810.00	990810.00
السنة الخامسة	2972430.00	19816.20	990810.00	990810.00
السنة السادسة	1981620.00	9908.10	990810.00	1010626.20
السنة السابعة	990810.00		990810.00	1000718.10
		29724.30	4954050.00	4983774.30

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

من خلال الجدول نلاحظ إعفاء المستثمر من تسديد ما عليه من أقساط خلال السنتين الأولى و الثانية اما التقديرات المتوقعة للسداد في الخمس سنوات متبقية ثابتة و مقدرة بـ: 990810.00 دج.

المطلب الثالث: أثر صيغ التمويل على تنمية القطاع الفلاحي المحلي

تعتبر التنمية المحلية جزء مكمل للتنمية الشاملة تستهدف إلى الارتقاء بالحياة اليومية للأفراد على المستوى المحلي عن طريق الشراكة بني جهود ومكونات المجتمع المحلي وجهود السلطات الرسمية، وذلك عن طريق برامج تنموية تنطلق من مميزات وموارد وكفاءات وثقافة المجتمع المحلي وتستهدف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من اجل تحقيق تنمية شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من جهة وتعزز الروابط والعالقات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى[1].

إن صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي (قرض الرفيق وقرض التحدي) استُحدثت من أجل تنمية القطاع الفلاحي من خلال جملة من الامتيازات والخصائص التي تقدمها هذه الصيغ الفلاحين مما يشجعهم على طلبها واستخدامها في تطوير نشاطاتهم الفلاحية وتنميتها وزيادة انتاجاتهم وهذا م ما ينعكس على التنمية المحلية للقطاع، وقد شهد قطاع الفلاحة في ولاية تبسة في الآونة الخيرة نموا محسوسا، وهذا النمو راجع إلى الاقبال الكبير للفلاحين على طلب التمويل الفلاحي بصيغتي الرفيق والتحدي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف وكالاته، وفي ما يلي استعراض لبعض الاحصائيات عن النمو الذي شهده القطاع:

1-تطور حجم القروض (2019-2021)

الجدول رقم13: تطور حجم القروض (قرض الرفيق والتحدي) الممنوحة خلال (2019-2021):

طبيعة القرض	السنوات	عدد الملفات	المبالغ (دج)
الرفيق	2019	20	3380100.00
	2020	85	33084130.00
	2021	135	138324262.00
التحدي	2019	14	369890039.00
	2020	12	218139039.00
	2021	14	222639039.00

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة-488-

[1] الطيب الوافي، محمد بوهلال، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000 – 2017، مجلة الباحث، 2019، ص437.

بالنظر إلى الجدول نلاحظ خلال الفترة(2019،2021) زيادة معتبرة في منح قرض الرفيق من 20 مستفيد خلال 2019 الى 135 مستفيد سنة 2021 باعتباره قرض موسمي قصير الأجل كذلك ما يميز هذا القرض أن نسبة المساهمة الشخصية 00%، أما بالنسبة لقرض التحدي فان عدد المستفيدين قليل جدا مقارنة بقرض الرفيق مع ثبات في عدد المستفيدين بين 12 و 14 مستفيد والسبب الرئيسي في ذلك راجع لعدم قدرة الفلاح على دفع المساهمة الشخصية، كما أن قرض التحدي يعتبر قرض لإنشاء مستثمرات جديدة.

2-تطور الإنتاج الفلاحي والأراضي المستغلة لشعبة البطاطا، الحبوب و الأشجار المثمرة

إن مناخ ولاية تبسة و نوعية التربة والمكتسبات القبلية يولي سكان المنطقة اهتماما كبيرا بالزراعة ومع تطور سياسات التمويل و الدعم الفلاحي اتجه الكثير من الأفراد للاستفادة من البرامج و المخططات التنموية التي ساهمت بشكل كبير في تطوير هذا القطاع وبالتالي تحقيق تنمية على المستوى المحلي.
بالنسبة لأهم المزروعات وكمية الإنتاج على مستولى الولاية يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

الجدول رقم14: كمية إنتاج البطاطا والأراضي المستغلة لذلك خلال (2019-2021):

العام	2019	2020	2021
المساحة (هكتار)	3000	2840	3200
كمية الانتاج (قنطار)	1290000	1250000	1400000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات مديرية المصالح الفلاحية -تبسة-

نلاحظ من الجدول أن الكمية المنتجة من البطاطا وكذلك المساحات المستغلة شهدت ارتفاعا سنة 2021مقارنة بسنة 2019 أما الانخفاض في كمية الانتاج والمساحات المستغلة سنة 2020 فيرجع الى ازمة كوفيد19 وما صاحبها من ركود.

الجدول رقم(15): كمية إنتاج القمح والشعير والقمح والأراضي المستغلة خلال (2019-2021):

العام	2019	2020	2021
المساحة (هكتار)	110000	148000	140500
كمية الانتاج (قنطار)	1700000	1200000	1332140

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات مديرية المصالح الفلاحية -تبسة-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول نلاحظ إقبال الفلاحين على استغلال الأراضي حيث سجلت سنة 2020 كأكبر مساحة مستغلة لإنتاج الحبوب (قمح، شعير)، كذلك نلاحظ زياد معتبرة في انتاج شعبة البطاطا من سنة لأخرى هذا راجع للسياسة التنموية و بذل الجهود في الوقوف بالقطاع الفلاحي خاصة مع أزمة كوفيد 19.

الجدول رقم16: كمية إنتاج زراعة الأشجار المثمرة والأراضي المستغلة خلال (2019-2021):

العام	2019	2020	2021
المساحة (هكتار)	2719	2719	2907
كمية الانتاج (قنطار)	61460	37660	64504

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات مديرية المصالح الفلاحية –تبسة–

من خلال الجدول نلاحظ زيادة معتبرة في مساحة الأرض المغروسة بأنواع الأشجار المثمرة مع زيادة في كمية الإنتاج بين سنة(2019-2021) ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة المنتهجة من خلال توزيع الأشجار المثمرة و دعم المستثمرات لهذه الشعبة.

خلاصة الفصل الثاني

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– حاولنا من خلالها التعريف بالبنك والتعرف على صيغ التمويل المستخدمة فيه لتمويل القطاع الفلاحي في الولاية وأبرز خصاصها ومميزاتها والفئات المستهدفة بها، وقد تبين بعد الدراسة أن البنك يعتمد صيغتي تمويل (الرفيق والتحدي) تتميز بمجموعة كبيرة من المميزات وتنطوي على تسهيلات كبيرة لفائدة الفلاحين، وتهدف في مجملها إلى لتحقيق التنمية القطاع الفلاحي في الولاية.

الخاتمة العامة

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في الجزائر، ولذلك تسعى هذه الأخيرة في خططتها لتنمية القطاع الفلاحي إلى إيجاد طرق التمويل المثلى وتنويعها تماشيا مع التطورات الحاصلة، كون أن القطاع الفلاحي بمثابة القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الأنظمة الاقتصادية في الجزائر وهذا راجع للدور الحيوي والاستراتيجي الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الشاملة، ولتحقيق ذلك سنت الجزائر مجموعة من القوانين والقواعد التي تحدد كيفيات التمويل في هذا القطاع والصيغ المستحدثة لذلك، والجهات المكلفة بعملية تمويل القطاع ، ووفق القواعد والقوانين فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بدعم وتمويل القطاع الفلاحي من خلال صيغ تمويل تم استحداثها لهذا الغرض وتتضمن تسهيلات كبيرة موجهة للفلاحين تهدف في مجملها إلى النهوض بالقطاع مما ينعكس على التنمية الاقتصادية الشاملة.

من خلال هذه الدراسة التي تم التطرق خلالها لصيغ التمويل في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- القطاع الفلاحي قطاع حيوي واستراتيجي في الجزائر يزخر بإمكانيات كبيرة.
- ان صيغ التمويل المستحدثة في القطاع الفلاحي (قرض الرفيق وقرض التحدي) ساهت بشكل كبير في نمو القطاع الفلاحي.
- التسهيلات والامتيازات في قرضي الرفيق والتحدي زادت من إقبال الفلاحين على هذين الصيغتين.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل في القطاع الفلاحي.
- إن تمية القطاع الفلاحي في الجزائر تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد ككل.

ومن خلا الدراسة التطبيقية التي تم إجراءها على مستو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– تم التعرف على صيغ التمويل في القطاع الفلاحي في ولاية تبسة وشروط منحها وخصائصها ومميزات كل صيغة منها.

اختبار الفرضيات:

- ❖ الفرضية الأولى: تكمن أهمية التمويل في القطاع الفلاحي في كونه الركيزة الاساسية لدفع التنمية في القطاع والمصدر الرئيسي لتوفير رؤوس الاموال التي تستخدم في تنشيط وتطوير القطاع مما يؤدي إلى زيادة الانتاج، وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة.
- ❖ الفرضية الثانية: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر عبر عدة مراحل شهد خلالها تغيرات كبيرة وفق السياسات التنموية التي صاحبت كل مرحلة بدءا بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وصولا إلى مرحلة الترقية وفق البرامج التنموية في الآونة الأخيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ❖ الفرضية الثالثة: يعتمد التمويل في القطاع الفلاحي الجزائري على الدعم الحكومي وفق برامج مخطط لها. إضافة إلى صيغتي تمويل عبر البنك هما قرض الرفيق الذي هو قرض استغلالي قصير الاجل وقرض التحدي الذي هو قرض استثماري طويل الأجل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

بعد الدراسة النظرية للموضوع في الفصل الأول، والدراسة التطبيقية في الفصل الثاني يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين الطرق التمويلية للقطاع الفلاحي .

- اختصار الفترة التي تفصل بين طلب القرض والحصول عليه.
- التقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات القروض مما يسهل الأمر على الفلاحين ويوفر الوقت.
- العمل على استحداث صيغ تمويل أخرى لاستقطاب المزيد من الفلاحين.
- ضرورة مرافقة الفلاحين بعد حصولهم على التمويل لضمان نجاح مشاريعهم.
- التركيز أكثر على تنمية القطاع الفلاحي في خطط التنمية المحلية والوطنية بتوفير غطاء مالي أكبر للقطاع.
- ضرورة العمل على الاستغلال التام للإمكانيات الفلاحية للولاية(تبسة) مما يسهم في تنمية الولاية.

آفاق الدراسة:

- يبقى موضوع الدراسة يحوي جوانب مختلفة لم تؤخذ كلها بعين الاعتبار نظرا لخصوصية الموضوع واقتصاره على إشكالية معينة و هو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية مثل:
- معوقات تمويل القطاع الفلاحي من خلال القروض البنكية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية:

- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد،2004.

الكتب الأجنبية:

- Abdelhamid, Abdelaziz, QUELLE AGRICULTURE POUR L ALGERIE, office des publication universitaires, 2009.
- François, D. et Dominique, G. Le financement de l'agriculture, Document de travail, Version N°2, 2000.

الرسائل والمذكرات:

- بوطورة فضيلة، زغلامي مريم، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر– دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي،2017.
- بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- حسين سليمان، محمد أحمد التمويل ، الزارعي والتنمية الريفية دراسة ميدانية في مشروع النهود للائتمان التعاوني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الينلين كلية الدراسات العليا، الخرطوم 2002.
- زاوي بومدين، التمويل البنكي– الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية) ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر،2016.
- قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012.
- مسعودي نور الهدى، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية –دراسة حالة بنك بدر– أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أم البواقي، 2019.
- مصعب معتصم سعيد ،أثر التمويل المصرفي علي القطاع الز ارعي في واليتي الشمالية والقضارف، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النلين،2012.
- منية خليفة، القروض البنكية الفلاحية و مشكلة عدم_السداد، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

الملتقيات والمجلات:

- أمال حفناوي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، الملتقى الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش بين الواقع والطموح، جامعة سطيف، 2013.
- بونورة شعيب، بودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة 2011.
- بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2006.
- حمودي مليك، زروخي صباح، دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة(1990-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد01، 2019.
- زاوي بومدين، سليمان راضية، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر 2017.
- وداد طالبي، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2020.

الوثائق والمواقع الرسمية:

- الجريدة الرسمية، العدد 34 ، الصارة يوم 20 اوت 1986 .
- الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 2008.
- البيانات والوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة 488-.
- البيانات والوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الموقع الالكتروني: http://madr.gov.dz
- الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbanque.dz

الملاحق

A- Fiche de Synthèse du projet

1.1 Identification de l'Investisseur :

Nom : [redacted]
Prénom: [redacted]
Né le : 27/04/1986 à TEBESSA commune **TEBESSA** Wilaya : TEBESSA
Raison sociale: Activité agricole
Adresse : Mechtat le aouaitia.
Téléphone: 0665.75.39.57

I.2 DENTIFICATION DE L'EXPLOITATION AGRICOLE :

- Promoteur : [redacted]
- lieu dit : **Mechtat le aouaitia**
- Commune : **BIR DHEB** Daïra : MORSOTT - Wilaya de TEBESSA
- Superficie : **06 ha 10 are 0ca.**
- Statut juridique : **Acte de concession agricole**

I.3 Intitulé du projet :

- Les Actions ciblées par L'investisseur est :

1) - Acquisition de **100 têtes** ovine.
   - ❖ Acquisition de brebis **95 tête.**
   - ❖ Acquisition de béliers **5 tête.**

Désignation	Unité	Quantité	Prix Unitaire	Montant TTC
Acquisition de brebis race OULED DJALEL âgé entre 12 et 24 mois	UT	95	50 000,00	5 177 500,00
Acquisition de béliers race OULED DJALE âgé entre 12 et 24 mois	UT	5	60 000,00	327 000,00
TOTAL				**5 504 500,00**

I.4 Indicateurs économiques :

- **Apport personnel (10%) : 550 450,00 DA**
- **Crédit ETTAHADI (90%) : 4 954 050,00 DA**
- **Délais de réalisation : 01 ans.**
- **Nombre d'emplois créés : 02**

IV- Evaluation financiére du projet :

4-1 Les investissements :

4-1-1 Nature des investissements :

Désignation	Unité	Quantité	Cout d'investissement
Acquisition de brebis race OULED DJALEL âge entre 12 et 24 mois	UT	95	5 177 500,00
Acquisition de béliers race OULED DJALE âge entre 12 et 24 mois	UT	5	327 000,00
TOTAL			5 504 500,00

4-9 Montage financier du projet:

Désignation	Cout d'investissement	APPORT PERSONNEL	Crédit ETTAHADI
Acquisition de brebis race OULED DJALEL agé entre 12 et 24 mois	5 177 500,00	517 750,00	4 659 750,00
Acquisition de beliers race OULED DJALE agé entre 12 et 24 mois	327 000,00	32 700,00	294 300,00
TAUX		10%	90%
TOTAL	5 504 500,00	550 450,00	4 954 050,00

Géo Hydro Top

R.C.N 14B0584291 12/00

4-9 Le taux de rentabilité interne (TRI) :

Description	Données
Cout initial de l'exploitation	**-5 504 500,00**
Revenu net de première année	2 523 249,58
Revenu net de la deuxième année	1 625 641,06
Revenu net de la troisième année	1 880 292,69
Revenu net de la quatrième année	2 046 139,65
Revenu net de la cinquième année	2 219 113,26
Revenu net de la sixième année	2 379 291,67
Revenu net de la septième année	2 575 983,49
TAUX	**10%**
TRI	**33,64%**

Le **TRI (33,64%)** est supérieur au taux d'actualisation **(10%)** par conséquent le projet est rentable. Le tableau de financement ou le plan de financement dégage le solde de trésorerie qui est positif d'où le projet est solvable.

4-10 Echéancier prévisionnel de remboursement :

Prise en charge de la localité de l'intérêt par le **MADRP** quand la durée de remboursement du crédit ne dépasse pas 5 ans. **(Ministère de l'Agriculture et Développement Rural)**

- Les caractéristiques de l'emprunt bancaire donc sont :
  - Taux d'intérêt : 0% pour les 5 Cinq 1ère Années et de 1% pour la 6eme et 7eme Années.
  - Durée de l'emprunt : 7ans.
  - Différé de remboursement : 2ans.

Année	Crédit ETTAHADI	Taux	Durée

Année	KI restant du Dbt année	Frais Financiers	Capital remboursé dans l'année	Annuité
1ere Année	4 954 050,00		différe	
2ème Année	4 954 050,00		différe	
3ème Année	4 954 050,00		990 810,00	990 810,00
4ème Année	3 963 240,00		990 810,00	990 810,00
5ème Année	2 972 430,00		990 810,00	990 810,00
6ème Année	1 981 620,00	19 816,20	990 810,00	1 010 626,20
7ème Année	990 810,00	9 908,10	990 810,00	1 000 718,10
		29 724,30	**4 954 050,00**	**4 983 774,30**

Les Amortissements :

Détail des Amortissements :

Désignation	Montant d'inves	Taux d'amort	Année 1
Acquisition de brebis race OULED DJALEL âge entre 12 et 24 mois	5 177 500,00	10%	517 750,00
Acquisition de béliers race OULED DJALE âge entre 12 et 24 mois	327 000,00	10%	32 700,00
TOTAL	**5 504 500,00**		**550 450,00**

4-11 Tableau des comptes d'exploitation(TCR) :

Désignation des articles	1ere Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année	6ème Année	7ème Année
Vente de Marchandises	4 173 500,00	3 295 425,00	4 601 283,75	4 831 347,94	5 072 915,33	5 326 561,10	5 592 889,16
Production végétale	375 000,00	397 500,00	421 350,00	446 631,00	473 428,86	501 834,59	531 944,67
Chiffre d'affaires (1)	**4 548 500,00**	**3 692 925,00**	**5 022 633,75**	**5 277 978,94**	**5 546 344,19**	**5 828 395,69**	**6 124 833,82**

الملحق رقم(02)

المقدمــة

نحن **سني جمال الدين** خبير قضائي معتمد لدى المحاكم و المجالس القضائية، قمنا بتاريخ 2022/02/06 على الساعة الثالثة زوالا بطلب من السيد صيقع فتحي بن سلام، بمعاينة أرضه الكائنة بمدينة تبسة " طريق بكارية " من أجل تقييمها نقدا و تقدير سعرها التجاري الحقيقي حسب الأسعار الحقيقية المتداولة في الأسواق الحرة.
في هذا الإطار، أنجزنا أعمالنا على النحو التالي:

المعاينة الميدانية

بدلالة الطالب، عينا أرضه المرقمة ضمن القسم 296 مجموعة الملكية رقم 03 على النحو التالي:
الموقع/ طريق بكارية الازدواجي Rocade
المساحة/ 11.876 م2
معالم الجوار/
الشمال/ طريق بكارية
الجنوب/ الوادي الفاصل مع المجمع البلدي رقم 19
الشرق/ صيقع العياشي
الغرب/ المجمع رقم 04

الأرض عمرانية تقع بمنطقة ذات كثافة سكانية متنامية و محاذية للطريق الأساسي الرابط بين مدينة تبسة و مدينة عنابة و الحدود التونسية - الجزائرية.

تقدير القيمة المالية للعقار

على أساس الأسعار المتوسطة prix pondérés المتداولة في **الأسواق الحرة** بنفس المنطقة للأراضي **المعدة للبناء** المتشابهة من ناحية الموقع و المنطقة الجغرافية و الخصوصية (منطقة سكنية، قريبة لكل المرافق الحيوية و بمحاذية للطريق **العمومي**).

القيمة المالية للعقار(أرض غير مبنية)

الأسعار المتوسطة المسجلة بالمنطقة المعنية (دج/م2)				المعدل (دج)
6000,00	7000,00	9000,00	10000,00	**8000 ,00**

مكتب الأستاذ **سني جمال الدين** خبير قضائي معتمد لدى المجالس و المحاكم القضائية 27 حي المدارس تبسة الهاتف: النقال 05.58.61.19.77 - الثابت 037.58.18.06

« FICHE DE SYNTHESE »

Monsieur : [redacted]
L'adresse : ROUTE DE BEKKARIA TEBESSA
Activité : Agriculteur
Agence : TEBESSA 488
N° de Compte : 488 – - 300
Domicilié auprès de nos guichets depuis le : ../.../2015.

Documents présentés :

- *Demande de financement.*
- *Accusé de réception d'un dossier*
- *PV de visite sur site (ST 122).*
- *Agrément sanitaire d'un établissement d'accouvaison ou d'élevage avicole.*
- *Attestation de l'environnement.*
- *Etude technico-économique.*
- *Facture pro forma.*
- *Carte d'agriculteur*
- *Situation fiscale et parafiscale.*
- *Consultation de la centrale des risques*
- *Pièce comptable « Frais d'études du dossier »*
- *Livret foncier*

- *Une Batterie d'élevage avicole ce forme de 04 Rangés et 04 étages d'une capacité de 48 000 Sujets.*
- *Un système d'aération ce forme de 03 grandes ventilateurs*

Garanties proposées :

- *L'hypothèque légale de deux parcelles d'une superficie globale de 11876 m², évaluée de DA :* [redacted]
- *La DPAMR*

Garanties détenues :

- *NEANT*

Actions sollicitées :

Le client sollicite notre concours pour l'acquisition d'un cheptel de poules pondeuses d'une Capacité de 4800 Sujets dans le cadre de crédit R'FIG d'un montant de 3 599 988.00 DA

	Nature	Quantité	Prix U	MT Global
01	Poule pondeuse	4800	630,25	3 025 200. 00
TVA 19%.....				574 788.00
Total TTC.....				3 599 988.00

Analyse de Financement :

L'acquisition d'un cheptel de poules pondeuses soit être selon l'énorme d'une production rentable au départ du projet.

Au début les dites conditions d'une production riches sur poule pondeuse sera à l'âge de 04 mois, ce qui fait une préparation colossale du projet.

- *Donner en aliment :*

La consommation d'une poule est de 80G à 83 G /sujet/jour, puis augmenter la ration de 05 G chaque semaine jusqu'à atteindre 115 à 120Gm/sujet /jour.

Revenant à ce qui est plus important :

115 Gr/sujet / jour, en deux mois une moyenne de 07Kg/Sujet. Donc une quantité de :

القيمة المالية لأرض الطالب السيد صيقع فتحي بن سلام المقدر مساحتها بـ 11.876 م2
على أساس الأسعار المتوسط المتداولة في الأسواق الحرة قدرها 95008000,00 دج
أي خمسة و تسعون مليون و ثمانية ألاف دينار جزائري.

---------- 0 ----------

تبسة في 2022/02/06

الخبير القضائي: سني جمال الدين

مع كل التحفظات

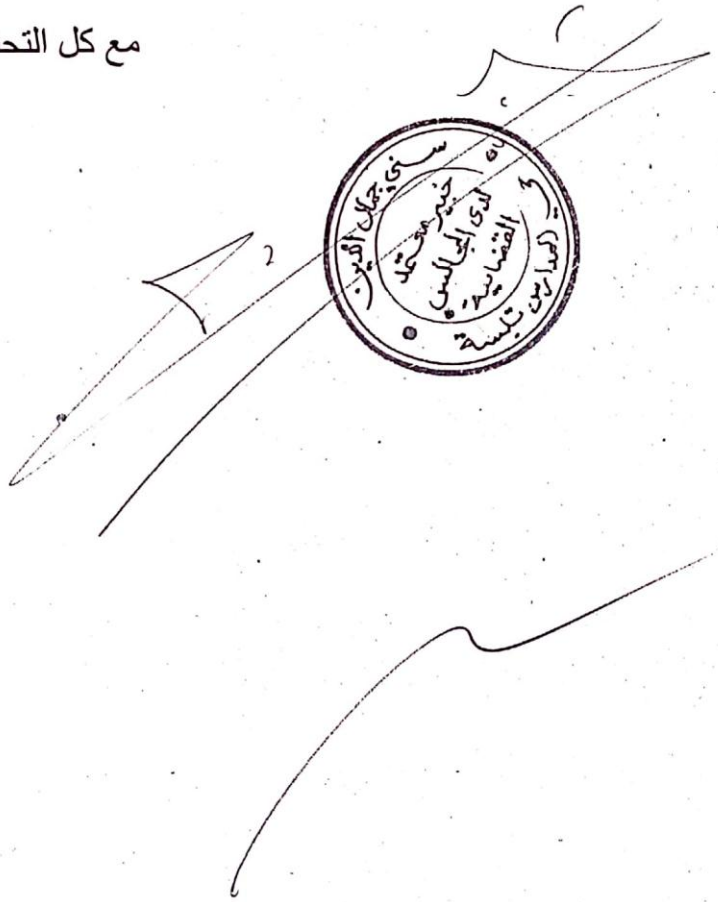

مكتب الأستاذ **سني جمال الدين** خبير قضائي معتمد لدى المجالس و المحاكم القضائية 27 حي المدارس تبسة الهاتف: النقال 05.58.61.19.77 - الثابت 037.58.18.06